دور التكنولوجية الرقمية في تطوير عمل الإدارة

أ.م.د. صـــــالح عـــبد عـــايـــد صـــالح العجيلي
كلية الحقوق/ جامعة تكريت
.Dr.sal.aa@tu.edu.iq

The role of digital technology in the development of management work

Assist. Prof. Dr. Saleh Abdul Ayed Saleh Al-Ajili
Assistant Professor of Administrative Law / College of Law / Tikrit University

المستخلص/إن أمية العصر الحالي الحقيقية تختلف عن أمية العصور السالفة، إذ لم تعد الأمية تقاس بعدد الذين لم يعرفوا القراءة والكتابة، بل الآن تقاس بمدى معرفة الناس في استعمال التكنولوجيا الرقمية سواء كان على المستوى الشخصي أو العام. وإن الولوج في عصر التطور الإلكتروني وما نتج عنه من إلغاء للوقت والمسافات والمكان وتوفير الجهد والسرعة في الإنجاز وتقليل النفقات، إذ أن دخول الحاسوب الآلي والشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنيت)في جميع مفاصل الحياة الخاصة والعامة؛ اخذ يسهل العمل في دوائر الدولة إلى الحد الذي بدأ بتغير نمط الإدارة من تقليدي يعتمد على العنصر البشري إلى نمط جديد يعتمد على الآلة، أو ما يطق عليه تسمية الإدارة الإلكترونية، التي دخلت حيز التطبيق منذ أواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي، فإنها بدأت بالانتشار سريعا وأخذت العديد من دول العالم تتجه نحو الحداثة التي لا يمكن أغلاق الباب بوجهها؛ رغم وجود التحديات وبعض الصعوبات المعرقلة للإداء؛ والتي سوف نتطرق لها من خلال مجريات بحثنا هذا. **الكلمات المفتاحية**:الإدارة الإلكترونية،الحكومة الإلكترونية،التطور،التكنولوجية الرقمية

Abstract /illiteracy is no longer measured by the number of people who did not know how to read and write. It is now measured by the extent to which people are aware of the use of digital technology, whether on a personal or public level. The entry into the era of electronic development and the consequent elimination of time and distance and the provision of effort and speed in the achievement and reduce costs, as the entry of computer and the international network of

information on all aspects of private and public life; makes it easier to work in the state departments to the extent that began to change The style of management from a traditional human-based to a new machine-based pattern, or what is called e-governance, which came into force since the late 20th century and the beginning of the present century, began to spread rapidly and many countries of the world were moving towards modernity that could not Greatest Despite the existence of challenges and some difficulties hindering performance; which we will address through the course of our research. **Keywords:**e-governance,e-government,development,digital technology

المقدمة

يعد التطور في العمل الإداري وتحوله من العمل البيروقراطي إلى الإلكتروني من اهم إنجازات الثورة الرقمية التي اجتاحت العالم المعاصر، فخلال مدة قصيرة استطاعت هذه التقنية أن تنتشر وتتغلغل بعمق في شتى مجالات الحياة العامة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وصاحب ذلك تحولاً مهماً ومنظوراً في أساليب العمل وأنشطة الإداء كافة ومنها أداء دوائر الدولة ومؤسساتها العامة، إذ أضحت قادرة على مواكبة التطور الذي يشهده العالم اليوم من ابتكارات وإبداعات متعددة، ولاسيما في مجال العمل الإداري.

أولاً: أهمية البحث:- والقد كان من جراء استعمال التكنولوجيا الرقمية ووسائل الاتصال الحديثة والشبكة المعلومات الدولية، الأثر الواضح في تغير نهج عمل الإدارة ومبادئها التقليدية سواء كانت مركزية أو للامركزية، اذا أصبحت اكثر سرعة ومرونة في الاتصال والتعامل وتبادل المعلومات في ما بينها على مختلف مستوياتها أو بين الموظفين في إنجاز أعمالهم الوظيفية أو بينهم وبين المستفيدين من خدمات الإدارة، مما أثر بشكل لا مناص منه في تقديم الخدمات العامة وإشباع الحاجات الأساسية الضرورية للمجتمع، فكان هذا التطور باعثاً لخلق مبادئ جديدة متطورة لم تعهدها الإدارة العامة من قبل.

ثانياً: إشكالية البحث:- تتجلى إشكالية الدراسة في أن ظاهرة التطور التكنلوجي توسعت بشكل كبير مع نهاية القرن الماضي، وقد اثار التطور الالكتروني اهتمام الباحثين والمختصين والاداريين لأنه قد بدأ يغزو جميع مفاصل الحياة تقريبا وقد ساهم التطور الالكتروني بتطوير نظم العمل وكذلك ساهم في تطوير وتسريع الانجاز والانتاج ايضا، وذلك يجعلنا نورد عدد من التساؤلات والتوقف عندها والاجابة عليها، ولعل أهمها ما يتمحور حول التعرف على مفهوم الإدارة الإلكترونية وتميزها عن الحكومة الإلكترونية ؟ وهل أن التطور الإلكتروني

حدث صدفة؟ وما هي علاقة الإدارة بالتطور؟ وكل تلك التساؤلات وغيرها سنحاول الإجابة عليها في دراستنا هذه للوصول الى النتائج المرجوة في معرفة دور التكنولوجيا الرقمية في تطوير عمل الإدارة العامة .

ثالثاً: فرضية البحث:-تكمن الحكمة والهدف من دراسة دور التكنولوجيا الرقمية في تطوير عمل الإدارة، أنها أصبحت ضرورة من ضرورات هذا العصر، بل وسيلة لتحسين الأداء الحكومي في تقديم الخدمات للأفراد وبناء الثقة بين الحكومة وجمهور المتعاملين معها، نظراً لما تحققه من فوائد ومزايا تعجز الوسائل التقليدية القديمة من تحقيقه وهي تهدف إلى تبسيط وتسهيل الإجراءات الطويلة المعقدة، مما يؤدي إلى مستوى عالي من الدقة والسرعة ويوفر الجهد والمال والوقت. والتخلص من الروتين والبيروقراطية التقليدية، وتقليل في القوى العاملة والجيش المترهل من الموظفين أو بالأحرى القضاء على البطالة المقنعة وزيادة سرعة الاستجابة , وتقديم الخدمات والمعلومات في موعدها المحدد مع ندرة وقوع الخطأ مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق الشفافية، إذ سيتمكن الجمهور من إتمام جميع إجراءاته مع الدوائر الحكومية عبر الإنترنت أو سواها من شبكات الاتصال عن بعد

رابعاً: منهجية البحث:- سنتبع في بحثنا هذا المنهج التحليلي لبيان فائدة تطور نظام الإدارة الإلكترونية في مجال العمل الإداري من خلال استعراض الأفكار الفقهية وتحليلها ورؤية مدى انسجامها مع واقع الحال، وعلى ضوء ذلك تم تقسيم البحث على ثلاثة مطالب: خصص الأول: لبيان مفهوم الإدارة العامة وعلاقتها بالتطور الإلكتروني، وبحثنا في المطلب الثاني: دور التطور الإلكتروني في واجبات الإدارة ووظائفها، وناقشنا في الثالث: إيجابيات وسلبيات التكنولوجيا الرقمية

دور التكنولوجيا الرقمية في تطوير عمل الإدارة

أدت الاختراعات السريعة والمتواصلة في النطاق الإلكتروني إلى ظهور أجهزة الحاسوب وشبكات الإنترنيت التي أحداث تغيرات جوهرية في النظم الإدارية للدولة، مما سهل لها الخروج من نطاق أساليبها البيروقراطية في أدائها أعمالها العامة والولوج في نطاق عمل يتناغم مع تطورات العصر الحديث؛ باستعمال للغة التكنولوجيا في العمل الإداري من خلال الاستعانة بوسائل الحاسوب بربط جميع مؤسسات الدولة بشبكات داخلية وخارجية متصلة مع بعضها البعض، وبمقتضى هذا التحول أصبحت أغلب الدول المتطورة تقدم خدماتها العامة عن طريق هذه الوسائل، متجاوزة بذلك الأساليب والوسائل التقليدية والروتينية في تقديم

خدماتها (النمطية) مما انعكس هذا التطور إيجاباً على النظام الإداري للدولة، ولأجل بيان ذلك فسنتطرق إلى دور التكنولوجيا الرقمية في تطوير عمل الإدارة باعدها مجال بحثنا وذلك من خلال ثلاثة مطالب: نخصص الأول: لبيان مفهوم الإدارة العامة وعلاقتها بالتطور الإلكتروني، ونبحث في المطلب الثاني: دور التطور الإلكتروني في واجبات الإدارة ووظائفها، ونناقش في الثالث: إيجابيات وسلبيات التكنولوجيا الرقمية.

المطلب الأول

مفهوم الإدارة العامة وعلاقتها بالتطور الإلكتروني

إن زيادة الأعباء العملية واستمرار العمل يومياً من تداول بيانات ومعلومات مهمة، قد لا تستطيع ذاكرة العقل البشري استيعابه أو تخزينها بدون أخطاء، لذا اقتضى من الإدارة البحث عن وسيلة تساعدها في التغلب على هذه المشكلة فوجدت ظالتها في التطورات التقنية والفنية والميكانيكية التي ظهرت في العقد الرابع من القرن الماضي والمتمثلة باختراع الحاسبة العملاقة وما تبعها من تطويرات متعاقبة لهذا الجهاز إلى أن وصل حجمه إلى حاسبة يدوية تحمل باليد، تتميز بكفاءة عالية بالأداء وخزن المعلومات والبيانات وتبادلها مع حاسبات أخرى سواء كانت محلية أم دولية عبر شبكة المعلومات الدولية مما شجع الدول إلى الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات الرقمية ووسائل الاتصال الحديثة، في أدائها لواجباتها المختلفة بأسلوب حديث يختلف عن الأساليب البشرية التي عرفتها عبر العصور المختلفة حتى استقرت على ما هي عليه؛ وأصبحت تعرف بالإدارة الإلكترونية، وسنبحث في هذا المطلب كيف تطورت الحاسبات والتكنلوجيا نظم المعلومات ومن ثم دور عملية دخولها إلى مجال تطور عمل الإدارة، وعلى ضوء ذلك تم تقسيم هذا المطلب على ثلاثة فروع تناولنا في الأول: تعريف الحكومة الإلكترونية (الإدارة الإلكترونية)، وخصصنا الثاني: لتمييز الادارة الالكترونية عن الحكومة الإلكترونية، وبحثنا في الثالث: التطور التاريخي للحاسب الآلي والإدارة الإلكترونية.

الفرع الأول/ تعريف الحكومة الإلكترونية (الإدارة الإلكترونية) / يعد التعريف اللغوي والاصطلاحي ضرورة منطقية لتوضيح وبيان معنى الشيء، أو اللفظ وذلك لإزالة اللبس فيه وقد اختلف الفقه في وضع تعريف محدد لمصطلح الإدارة الإلكترونية وذلك وفقاً لنظرتهم المختلفة للمعنى، بعد آن نأى المشرعون من وضع تعريف للإدارة الإلكترونية، ولغرض بيان تعريف الادارة الالكترونية سنوضح معناها اللغوي والاصطلاحي وعلى النحو الاتي:-

١- معنى الإدارة الإلكترونية لغة: كثير من كتاب القانون لا يفضلون بيان التعاريف اللغوية في البحوث القانونية، ولكن إذا كان هناك مصطلح جديد أو مترجم من لغات اخرى فمن الواجب علينا بيان هذا المصطلح الجديد بإيجاز لكي يفهم القارئ معنى هذا المصطلح، ومن المصطلحات الجديدة علينا مصطلح الإدارة العامة الإلكترونية، إذ لم تتناول المعاجم اللغوية مصطلح الإدارة العامة الإلكترونية من الناحية اللغوية بشكل متكامل، فتوجب علينا أن نبين لكل مفردة ما يدل على معناها للوصول إلى الفهم اللغوي الإجمالي للمدلول، فالإدارة: هي مصدر أدار، تدير، دوائر، وهي إدارة الموجودات والمطلوبات بشكل يحقق التوازن الأمثل، والإدارة مصدر الرئاسة والتصرف، فمصطلح الإدارة بالغة العربية يرتد في أصل اشتقاقه اللغوي إلى فعل دار دورانا أي تحرك وعاد إلى حيث كان أو إلى ما كان عليه، وأدار الأمر أي أحاط به، وأدار الشيء تعاطاه، وداور على الأمر عالجه، ومداورة الشؤون أي معالجتها [١]،وقيل: هي علم وفن تدبير الأعمال وتوجيهها والسيطرة عليها وضبطها واستعمال الحكمة في اتخاذ قرارات مناسبة بشأنها[٢]، ويبدو لنا المعنى العربي لهذا المصطلح لم يصل بنا إلى الفهم الحقيقي لكلمة إدارة ؛ فتوجب علينا البحث عن مدلول لهذه الكلمة يوضح لنا المدلول بشكل بين فوجدنا أن اقرب مدلول لفهم معنى هذه الكملة هو في اللغة الإنكليزية فمصطلح إدارة(Administration) يرجع إلى الفعل الوارد في اللغة الإنكليزية (Administer) ويعني بالغة العربية يدير، وهذه الكلمة ترجع في اصلها إلى اللغة للاتينية وتحليلها يبين أنها تتألف من مقطعين هما: (Ad) بمعنى (To) بالإنكليزية و (Minister) بمعنى (serve) أي : أنها تعني بالعربية خدمة الغير أو تقديم العون والخدمة للآخرين؛ ووفقاً لهذا السياق فإن الإدارة تعني لغوياً: الخدمة أو الأداة التي تتخذ لتحقيق غرض معين، أو الوفاء بهدف محدد[٣]، أما مصطلح عامة (Public) بوصفه نعتاً للإدارة فيقصد به أول ما يقصد أن أهداف الإدارة ليست خاصة بفرد محدد أو مجموعة معينة من الأفراد، وإنما هي أهداف عمومية تشمل كل افراد المجتمع الذين يقطنون في الدولة، وبمعنى ادق فإن الإدارة العامة تعني إدارة كافة

---

(١) نقلاً عن :عبد اللطيف فطيش: الادارة العامة من النظرية الى التطبيق، منشورات حقوقية، بيروت، لبنان، ط، ٢٠١٣، ص١١.

(٢).معجم المعاني الجامع : منشور على موقع المعاني الإلكتروني متاح على الرابط الآتي https://www.almaany.com تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٢/٢/٩

(٣). دواد عبد الرازق الباز: الحكومة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمل موظفيه، منشأة المعارف الإسكندرية، ٢٠١٤، ص٩٥.

مؤسسات الدولة باعدها اشخاص قانون عام[١]، أما مصطلح الإلكترونية: فإلكترون : اسم مفرد، جمعه إلكترونيات وينسب إلى الإلكترون الذي يعتمد عليه في العقل الإلكتروني للحاسب الآلي المستعمل في المكاتب لإجراء أدق العمليات الحسابية وبأسرع وقت ممكن[٢]، أي يعني الاعتماد على تقنيات تحتوي على ما هو كهربائي أو رقمي أو مغناطسي أو لاسلكي أو بصري أو كهرومغناطيسي أو غيرها من الوسائل المشابهة، وقد ورد هذا التعريف في سياق قانون التوقيع والمستندات الإلكترونية لولاية كانساس الامريكية[٣].

٢- تعريف الإدارة الإلكترونية اصطلاحاً:

أ- التعرف التشريعي: لم تتضمن أغلب تشريعات الدول العالم تعريف محدد للإدارة العامة الإلكترونية لأن اغلب المشرعين حاولوا الابتعاد عن ايراد أي تعريف لكثير من المفاهيم في ثنايا القوانين وتركا الامر للفقه والقضاء ،وهذا مسلك يحمدون عليه لأنهم مهما بذلا من جهد فإنهم لم يتمكنوا من ايراد تعريف شامل؛ ويعود ذلك لحرصهم على عدم جعل المفاهيم جامدة لان المشرعين هم بالأصل بشر وعليه لا يمكن لهم التنبىء بالغيب والالمام بكافة جوانب التعريف هذا من جهة، ومن جهة اخرى فإن تحديد اي مفهوم بشكل دقيق قد يجعل القاعدة القانونية مصطلح جامد لا يواكب التطورات ولا يلبي الغايات والمقاصد المرجوة في المستقبل لان خاصية التطور للقانون الاداري تتناقض مع التعريف الثابت، فمثلاً في مصرنجد أن قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني، وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات المصري رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤ لم يعرف الادارة الالكترونية، وكذلك لم يرد تعريف الإدارة الإلكترونية في التشريع العراقي على الرغم من صدور قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢، إلا أنه تم تعريفها من قبل منظمة الأمم المتحدة بأنها (استعمال الانترنت

---

(١) د . محمد رفعت عبد الوهاب، د. حسين عثمان: أساسيات الإدارة العامة، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، ٢٠٠٠،ص١٨.

(٢) معجم الوسيط : منشور على موقع المعاني الإلكتروني متاح على الرابط الآتي https://www.almaany.com تأريخ آخر زيارة ٢٠٢٢/٢/٩

(3) . Electronic "means relating to technology having electrical, digital,magnetic ,wireless optical, electromagnetic or simmmila capabilitie" Http:WWW. Ks. Legislaures. Org/currenthappenings index. Htm: Anact concerning the Connecticut uniform electronic transactions act, Raised Bill No.561 february session,2000.

والشبكة العالمية العريضة لتقديم معلومات وخدمات الحكومة للمواطنين) [١]، والملاحظ ان هذا التعريف لم يبين العناصر الكاملة للإدارة الإلكترونية، وعرفتها منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي بأنها(استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخصوصاً الإنترنت للوصول إلى حكومات افضل[٢]، ونلاحظ على التعرفين انهما ركزا على استعمال الانترنت في تعريف الادارة الالكترونية ومن تحليلنا لهذين التعرفين نجد أن التعريف الثاني أقرب من الأول كونه يصب في العموميات من دون توضيح التفاصيل.

ب- التعريف الفقهي : نظراً لحداثة موضوع الإدارة الإلكترونية فهي مصطلح حديث الظهور، وقد ثار خلاف وجدل كبير حول تسميته؛ إذ اختلف الفقه في تحديد تعريف جامع وشامل لها وذلك للأبعاد التقنية والإدارية والتجارية والاجتماعية التي تؤثر فيها، إذ تعد الادارة الالكترونية هي المدرسة الاحدث في نظم الادارة بفضل التطور الالكتروني, وقد تصدى الفقهاء لتعريف هذا المفهوم متجهين بآرائهم اتجاهات مختلفة كل حسب وجهة نظره للمفهوم من الزاوية التي يراها، إذ هناك منهم من عرفها على أنها: (استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية في إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات المرفقية والتواصل مع المواطنين بمزيد من الديمقراطية)[٣]، نلاحظ ان هذا التعريف ربط تقديم الخدمات بالوسائل الحديث بالديمقراطية، في حين هناك الكثير من الدول تستعمل تكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمات وهي ليس من الدول الديمقراطية مثل الصين وكوريا الشمالية، في حين عرفها اخر بأنها: " الاستعمال العام الشامل الواسع للتكنولوجيا الحديثة لإعادة هيكلية ,وتنظيم الادارات الحاكمية وتطوير البنية التحتية المحلية اللازمة لذلك, وبشكل يؤدي الى استفادة الحكومة من الانترنت والمعلومات والاتصالات الحديثة التكنولوجيا لإنجاز معاملات الافراد والهيئات بسهولة ويسر وشفافية "[٤]، ونلاحظ على هذا التعريف انه اهتم بجانب الاستعمال الشامل والواسع لتكنولوجيا المعلومات، وعرفت بأنها: " عملية الانتقال من تقديم الخدمات والمعاملات الادارية وغيرها من شكلها

---

(١).ينظر : د. صالح عبد عايد :اهمية دور الحكومة الالكترونية (الادارة المحلية) في عملية صناعة القرار الاداري مستقبلا، بحث منشور في مجلة جامعة تكرين للعلوم القانونية، س(٧)، مج (٢)، ع (٢٨)، ٢٠١٥، ص ٢٠٤ ..

(٢).د. حسام الدين محمد : الحكومة الإلكترونية في جمهورية مصر العربية ، بحث منشور في موقع المنهل الإلكتروني متاح على الرابط الآتي https://www.almanhal.com تأريخ آخر زيارة ٢٠٢٢/٢/٩ .

(٣)ماجدراغب حلو،علم الإدارة العامة ومبادئ الشريعة الإسلامية،منشأة المعارف،اسكندرية,٢٠٠٥،ص ٤١٦

(٤).د. بشير علي باز, دور الحكومة الالكترونية في صناعة القرار الاداري والتصويت الالكتروني, دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٠٩, ص ٣٦..

التقليدي الروتيني الى شكلها الالكتروني الحديث عبر الانترنت"[١]، ونلاحظ على هذا التعريف انه اهتم بجانب التحول وهناك من عرفها بأنها:(استخدام الإدارة لنظم تكنولوجيا المعلومات بغرض تقديم أفضل خدمة للجمهور في اسرع وقت ممكن) [٢]، ويلاحظ أن هذا التعريف ركز على تسير سبل أداء الإدارة لخدماتها العامة بواسطة استثمارات التطورات العلمية المذهلة في مجال تكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن توفير الوقت والجهد والتكلفة، علماً أن الخدمات الإلكترونية تقدم أما من قبل الأشخاص الذين يديرون هذه النظم أو من خلال رد آلي وتعتمد الإدارة الحديثة على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) وشبكة المعلومات الداخلية من اجل تحقيق غايات الإدارة وأهدافها ،وعرفها خبراء البنك الدولي بأنها " مصطلح حديث يشير الى استعمال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من اجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خلال خدمات للافراد ومجتمع الاعمال من خلال تمكينهم من المعلومات بما يدعم النظم الاجرائية الحكومية كافة ويقضي على الفساد "[٣]وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول بأن الإدارة الإلكترونية تعني : (تحول عمل الإدارة من نظام الإدارة التقليدية إلى استراتيجية حضارية متطورة من خلال استعانة الإدارة بأداء مهامها وواجباتها الرسمية والقانونية بالوسائل الإلكترونية سواء بين مؤسساتها أم بينها وبين المستفيدين من اجل توفير الجهد والوقت والمال والقضاء على البيروقراطية المعقدة وفق ضمانات تشريعية وأمنية معينة تحمي المستفيد والجهة صاحبة الخدمة).

الفرع الثاني/ تمييز الادارة الالكترونية عن الحكومة الإلكترونية / تميل الفلسفة القانونية نحو الاستفادة من إنجازات التطور العلمي والتقني بما يواءم مسار التفكير الفلسفي في اغلب الأحيان للوصول إلى الوضعية المنطقية أو التجريبية المنطقية لتحديد المصطلحات، ويتطلب هذا التحديد أن يتم استعمال اللغة العادية استعمالاً خاصاً في مجال القانون، إذ يقتضي هذا التحديد بيان الفرع القانوني الذي يتناوله، وهذا يعني أن الكلمة أو المصطلح الواحد يمكن أن

---

(١).احمد محمد مرجان , دور الادارة العامة الالكترونية والادارة المحلية في الارتقاء بالخدمة الجماهيرية _دراسة مقارنة بين الادارة المحلية في مصر وبلدية دبي في دولة الامارات العربية المتحدة ,ط٢,دار آلنهضة العربية ,القاهرة , ٢٠١٠,ص ٦٧..

(٢).د. عصام عبد الفتاح مطر: الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية، ٢٠١٣ ص٣٦..

(٣).غازي فوزان ضيف هلا العدوان , الادارة العامة الالكترونية واثرها على النظام القانوني للمرافق العامة- دراسة مقارنة في النظام القانوني الاردني والاماراتي - , اطروحة دكتوراه , جامعة العلوم الاسلامية العالمية , كلية الدراسات العليا , الاردن, ٢٠١٨ , ص ١١..

تتعدد معانيه في اللغة القانونية ذاتها وهذا الحال ينطبق على مصطلح " الحكومة الالكترونية والادارة الالكترونية" فهل هما مترادفان, ام مختلفان ؟ فهل هي ادارة الكترونية ام حكومة الكترونية؟ ولفهم هذا الموضوع فلا بد لنا قبل أن فهم الحكومة الإلكترونية أن فهم الحكومة لدى الفقه الدستور والقانون العام الذي يولي جانباً هاماً من دراساته للدولة والحكومة، فالحكومة هي إشارة للدولة؛ وفقاً لهذا تعني السلطة التنفيذية التي يعهد إليها بتنفيذ القوانين وحماية النظام العام والمحافظة على انتظام سير المرافق العام بانتظام واطراد في كل الظروف[١]، وتشمل رئيس الدولة ولوزراء في النظام الرئاسي أو تشمل رئيس مجلس الوزراء والوزراء في النظام البرلمان، أو الملك أو الأمير وحاشيته في النظام الملكي، ويقصد بها هنا الحكومة الحقيقية التي اعتاد الشعب إطلاق لفظ الحكومة عليها، وهي المعنى المقصود لدى فقها القانون الدستوري والقانون العام[٢]، أما مصطلح الحكومة عند غير المختصين من القانونين فيطلق على مجموع سلطات المسيرة الدولة ؛ وهي بهذا المعنى تشمل جميع السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية.

أما مصطلح الحكومة الإلكترونية(الإدارة الإلكترونية)، فجاء لكي يوضح مفهوم الإدارة التي تحول عملها من التقليدي إلى الإلكتروني من أجل أن تتنغام مع التطورات الحديثة في توسع دور الإدارة في شتى مجالات الحياة العامة لتحقيق مفهوم الإدارة الإنمائية بعد ان تخطت مرحلة الحكومة التدخلية التي امتدت نشاطاتها لتشمل مجالات عدة وتجاوزها لوظيفتها التقليدية(الإدارة الحارسة) من اجل تقديم أفضل الخدمات الأساسية للمتعاملين معها؛ والنهوض بالأعباء العامة الملقاة على عاتقها، واذا كانت تلك المهام والواجبات لا يكتب لها النجاح إلا من خلال الإدارة القوية القدرة على استعمال الوسائل الفعالة في تنفيذ مهامها، فإن الدولة المتدخلة قد وجدت ضالتها في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أضحت تقوم بدوراً مهماً في إدارة كافة مؤسسات الدولة حتى وصف هذا العصر بالعصر الرقمي (digitalage) الذي يعد معيار للتمييز الدول المتطورة عن غيرها؛ وفي ذات الوقت يشجع الدول الأخرى على العمل بتطوير مؤسساتها بما يواءم مع ذلك التقدم التكنولوجي[٣]، وبذلك

---

[١] . توماس كون: بنية الثورات العلمية، ترجمة شوقي جلال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣، ص١١.

[٢] . د. داود عبد الرزاق الباز، مصدر سابق، ص٦٨.

[3] Jean Louis Sourioux et Pierre Lera, La language de droit,1975,ed Unirersitaire de frace,p.9.

أخذت العديد من أنشطة الدول تأخذ طابعاً حديثاً قوامه الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في نطاق العمل الإداري، بغية القيام بمهامها بكفاءة وسرعة والتقليل من الإجراءات التقليدية في العمل اليومي، لكن الإدارة بمفهومها العلمي الحديث أصبحت تقوم على أسس علمية مدعومة بالبحوث والدراسات جنباً إلى جنب مع التجارب والخبرات, مما جعل العمل الإداري يتصف بالتطور والتنويع والتغيير؛ وهناك من يقول: إن مصطلح الحكومة الالكترونية يراد به الادارة الالكترونية, وذلك بسبب انعدام التطابق بين المعنى الدستوري للحكومة, والمفهوم العام للحكومة الالكترونية, لدخول اعمال القطاع الخاص في مفهوم الحكومة الالكترونية والتي غالبا تهدف الى تحقيق ربح مادي وهذا يتنافى مع المعنى الدستوري للحكومة, كما ان انصار المعنى الضيق للحكومة في اطار القانون الدستوري يرون ان مفهوم الحكومة الالكترونية هي استعمال السلطة التنفيذية بشقيها الاداري والحكومي للوسائل الالكترونية في تسيير ادائها ويستبعدون في ذلك السلطتين التشريعية والقضائية , وهذا لايتفق مع المعنى الدستوري للحكومة[٢] .

غير ان الفرق بينهما كالفرق بين الجزء والكل, فالإدارة الالكترونية هي كالجزء من الكل بالنسبة للحكومة الالكترونية فالحكومة الالكترونية تمثل الكل من العمل الاداري ويراد بها تقديم الاعمال الادارية في المؤسسات الحكومية بصيغة الكترونية, من خلال ربط ادارات المؤسسات بعضها مع البعض, وتقديم الخدمات والمعلومات بطريقة الكترونية متاحة للجميع، اما الادارة الالكترونية هي الجزء وتعني التحول بالعمل الاداري من الصيغة الورقية إلى عمليات ذات طبيعة إلكترونية، وتعمل على تطوير البنية المعلوماتية داخل المؤسسة فقط، بل أن هناك من يفض استعمال مصطلح الادارة العامة الالكترونية بدلا من الحكومة الالكترونية لان مهمة الحكومة في مصطلح الحكومة الالكترونية يقتصر على وجهه الاداري في ادارة المرافق العامة وتوفير خدمة عامة للجمهور بانتظام واطراد , وحتى اذا استعملت الحكومة الوسائل الالكترونية فلا يعني انها حكومة الكترونية فهناك فرق شاسع بين الحكومة الالكترونية وبين الكترونية الحكومة, ونحن هنا لسنا بصدد تقيم هذه المصطلحات، وبناء على ما تقدم فإننا نجد المصطلح الأدق هو الإدارة العامة الإلكترونية وليس الحكومة الإلكترونية على رغم من إطلاق المصطلحين على ذات المسمى وبذات المعنى،لأنها اقرب إلى الواقع العملي من

[٢] Muhammad rais Abdulkarim .op.Git.p7-10

مصطلح الحكومة الإلكترونية، إذ إن من المعروف – في الفقه الدستوري – أن اصطلاح (Government) يعني معان متعددة ومختلفة: فقد يقصد بها الوزارة، أو السلطة التنفيذية بفرعيها رئيس الدولة والوزراء ومساعدوهم.....الخ، أو يقصد بها مجموع الهيئات الحاكمة أو المسيرة للدولة أي السلطات العامة في الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية وقد يكون المقصود بها "نظام الحكم في الدولة" أو طريقة ممارسة الحكم واستعمال السلطة"، فالحكومة ترتبط بالسياسة والسيادة وممارسة الحكم وغالباً ما تعرف أعملها بأعمال السيادة نظراً لطبيعتها الخاصة، وبالتالي فإنها تخرج عن مفهوم الإدارة العامة ومن نطاق القانون ورقابة القضاء، والحكومة بمعناها الوظيفي: يقصد بها ممارسة السلطة وأسلوب عملها داخل الدولة وشكل نظام الحكم السائد في الدولة والذي يتمخض عنه قيام أشكال مختلفة من الإدارات المحلية، فقد تكون الحكومة مركزية أو للامركزية أو فدرالية حسب نظامها السياسي[١]، ولهذا السبب نفضل استعمال مصطلح الإدارة الإلكترونية لأنه ينسجم مع الواقع العملي الحديث، فمصطلح "الحكومة الإلكترونية" هو النتيجة البديهية الجديدة المقدمة للإدارات العامة في الدول الديمقراطية , ومن ثم هي وجه من أوجه الإدارة الإلكترونية تختص بإدارة الشؤون العامة للدولة, وتشمل الإدارة الإلكترونية جميع مكونات الإدارة من تخطيط وتنفيذ وتقييم وتحفيز ومتابعة, فضلاً عن أن الإدارة الإلكترونية تعتمد على تطوير الأداء فيها , فالإدارة الالكترونية هي مرحلة سابقة للحكومة الالكترونية.

الفرع الثالث/ التطور التاريخي للحاسب الآلي والإدارة الإلكترونية/ تسعى الإدارة العامة الإلكترونية الحديثة إلى تقديم افضل الخدمات إلى المجتمع من خلال هجر الاساليب البيروقراطية المعقدة التي تتطلب حضور طالب الخدمة إلى محل الإدارة؛ والتحول إلى اسلوب جديد يعتمد على قيام الإدارة بتقديم خدماتها إلى المنتفعين من دون التقيد بالوقت والامكان، وان هذا التحول في تقديم الخدمات؛ لم يكن مجرد صدفة، بل جاء نتيجة تطور تاريخي بدء من نهاية ثلاثينيات القرن الماضي حتى وصل إلى ما وصل إليه الآن، ولتوضيح هذا التحول لابد من التعرف على الدوافع التي دفعت الولايات المتحدة الامريكية لصناعة جهاز الحاسوب، ومن نتعرف ايضاً على بداية نشأة الإدارة الإلكترونية، هذا ما نريد أن بحثه في هذا الفرع وعلى النحو الآتي:-

---

(١) د. ثروت بدوي، القانون الدستوري وتطور الأنظمة الدستورية في مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧١، ص١٨٥.

أولاً : التطور التاريخي للحاسب الآلي:-أدى ظهور الأجهزة التقنية الحديثة (الحاسوب) إلى احداث ثورة حقيقية في المعلومات منحت الريادة الحقيقية للدول المجتمع المعلوماتي، وليس للدول المجتمع الصناعي كما كان عليه الحال طوال القرن الماضي، إذ اصبح إدخال تكنولوجيا المعلومات في كافة الأعمال الحكومية حلم يراود كل الدول العالم كبيرها وصغيرها غنيها وفقيرها؛ للوصول إلى التقدم والرقي، فضلاً عن أن النظم الإدارية التقليدية تسعى إلى ادخال التقنية الحديثة إلى بيئة العمل الإداري من خلال المواءمة بين تكنولوجيا المعلومات وتقنية الاتصالات بهدف أدخال تغييرات أساسية في الهيكل التنظيمي للإدارة العامة، لأن سمة التطور والتقدم هي احد مميزات القانون الإداري[1]، وإن اول محاولات تطور تكنولوجيا المعلومات في تخزين واسترجاع المعلومات تمثلت بابتكار أول آلة حققت هذا الغرض عام ١٨٣٣، بفضل العالم الإنكليزي (باباخ)، أما أول حاسب الكتروميكانيكي ضخم بدأ العمل بنتاجه فكان عام ١٩٣٩، في جامعة هارفارد في الولايات المتحدة مع بداية الحرب العالمية الثانية، وتم تشغيله عام ١٩٤٤، واطلق عليه اسم(Mark 1)، مارك ١، وأول استعمال له كان في المجال العسكري؛ فقد كانت الحسابات العلمية الرياضية المعقدة في اعداد جداول رياضية لإنتاج أول قنبلة النووية أحد الدوافع الأساسية في ظهور الكمبيوتر، الذي أصبح قاسماً مشتركاً فيما بعد بين نظم الدفاع الاستراتيجية العسكرية والتطور العلمي، وتم تطوير جهاز مارك ١- بجهاز مارك -٢، الذي تميز بسرعة تفوق مارك-١، بمقدار اثنى عشر ضعفاً، وفي عام ١٩٤٦ ادخل هذا الحاسوب في المجال المدني، بفضل أفكار العالم ألماني (Jan Neumann)، إذ استند العالمين الأمريكيين بول اكارت وجون موكلي في جامعة بنسلفانيا على هذه الأفكار وتمكنا من اخترع كمبيوتر إلكتروني له قدرة ذاتية على التشغيل الإلكتروني، أما أول كمبيوتر استعمل في المشروعات الصناعية والتجارية فكان ١٩٥١، وتعد المدة من عام ١٩٣٩ إلى عام ١٩٥٦، عصر البداية لتكنولوجيا المعلومات أو ما يسمى (بالجيل الأول)' ويعد أيناك أول حاسب إلكتروني، وتضمن (١٨) الف صمام مفرغ، ويمكنه القيام بحوالي (٣٠) عملية حسابية في الثانية، وتميز هذا الحاسوب بكبر حجمه وارتفاع درجة حرارته، ثم دخل هذا الحاسوب ما يعرف بعصر النمو وتطور باستعمال البرنامج المخزن داخل الحاسب بذات الطريقة التي تخزن بها البيانات وسمي الحاسب الجديد باسم(أيد ساك)

(١)د.احمد سعيد:نحو إرساء نظام قانوني لعقد المشورة المعلوماتية،ط١،دار النهضة العربية،١٩٩٥، ص٨

واستعمل في تصميم الطائرات والصواريخ[١]، وفي المدة من عام ١٩٥٦ إل عام ١٩٦٤، ظهر ما يعرف بالجيل الثاني، الذي استعمل الترنزيستور محل الصمام المفرغ؛ ويتميز الترنزيستور بصغر حجمه وكفاءته الكبيرة وقلة تكلفته، وتميز هذا الجيل بإمكانية تحميل البرمجيات في الحاسوب ذاته، مما يسمح له من القيام بأكثر من مهمة، وبشكل مختلف، كما تعددت لغات الحاسب، ومن ثم ظهر ما يعرف بعصر التحسينات أو الجيل الخامس خلال المدة من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٧١، إذ تم ابدال حجر الكوارتز بدل الترانزيستور، الذي زاد من قدرة الجهاز الاستيعابية لذاكرة، بما أدى إمكانية الجهاز من استرجاع المعلومات لتقديم كافة البيانات المطلوبة، علماً أن مرتبة أجيال الحاسوب خلال هذه المراحل لم تكن تقاس على التفاعل الحوسبي أو الرقمي وإنما هي مرتبطة بالتفاعل مع الفهم الإنساني لها ؛ ومدى قدرة هذا الفهم على قبول ما يقوم به الحاسوب من اعمال[٢].

أما التطورات الحقيقية في الحواسيب ظهرت في الجيل الرابع أو ما يعرف بعصر النضج للمدة (١٩٧١-٢٠٠٢)، إذ تطورت آلية نظم التشغيل وأصبحت تجتمع في نظام تشغيل واحد، وصغر حجمها واختفت الحرارة المرتفعة، وتميزت حواسيب هذا الجيل بكفاءة كبيرة في التفاعل مع العمل البرمجي، وكذلك ظهرت الحاسبات الشخصية، كما تميز بظهور شبكات الحاسبات الدولية والمحلية عبر الأقمار الصناعية وتدول البيانات ونقل المعلومات عبرها، ويعود ذلك إلى التطور الذي حدث في تصميم وبناء الدوائر الإلكترونية للحاسب، وأدى هذا التطور إلى ظهور بنك المعلومات، الذي يوفر معلومات وبيانات تخص أي فرع من العلوم تسمح للمستعملين الوصل إليه بمجرد الدخول إلى هذا الموقع، اما الجيل الخامس فيسمى جيل المستقبل الذي يحوي على ذكرة تفوق ذاكر الأجهزة الحالية الاف المرات، ويمكن له التحدث بسهولة مع مستعمليه حسب لهجة كل واحد وتميزهم من خلال البصمة أو الون.

ثانياً: التطور التاريخي للإدارة الإلكترونية إن اغلب الباحثين وعلماء التاريخ يقسمون الثورات التي مرت بالبشرية إلى ست ثورات كبرى كل واحدة منها غيرت جزء مهم من تاريخ البشرية، وأن إنجازاتها كانت متداخلة وأكملت بعضها البعض: الأولى اكتشاف النار، والثانية اكتشاف الكتابة والثالثة عصر النهضة الزراعية، والرابعة الثورة الصناعية، والخامسة اكتشاف النفط، والأخيرة عصر الثورة الرقمية والمعلوماتية؛ والثورة الأخيرة قد بدأت بوادرها بالظهور

(١).د. عصام عبد الفتاح مطر، مصدر سابق ، ص١٨.
(٢). د. محمد المرسي زهرة: الحاسوب والقانون،مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ط١، ١٩٩٥،هامش(١) ص١٧.

بداية ثمانينيات القرن الماضي وهي مستمرة إلى هذا اليوم، إذ أن التطورات التقنية التي حدثت لازالت مستمرة بالتطور، وأن هذه التطورات لم تكن وليدة يوم وليلة؛ بل هي نتيجة عمليات مختلفة ومتداخلة مع بعضها البعض نشأت منذ عهد عادٍ، إذ اتخذت صور مختلفة مثل الإشارة بالدخان، واستعمال الحمام الزاجل في نقل الرسائل في سالف الزمان، وفي ما بعد ظهرت الاتصالات السلكية واللاسلكية، ومن ثم بدأ أرسال البرقيات المستعجلة عن طريق التلكس، وبهذا لم يعد رأس المال وحده هو قوام الحضارة الإنسانية الجديدة فقط، بل دخلت معه تطورات تكنلوجيا المعلومات لتكون مقوم من مقومات الحياة المعاصرة[١] .

إن الإنسانية عندما بدأت بتطوير تكنلوجيا نظم المعلومات كان هدفها الوصول إلى تقديم الخدمات الضرورية اللازمة لمواكبة الحياة المتطورة من خلال الاستغلال الأمثل لهذه التكنلوجيا بكل ما توفره من إمكانيات والاستفادة منها في الوصول للمعرفة وحل العديد من المعضلات العلمية والاقتصادية والثقافية فعصر تكنلوجيا المعلومات بدأ تطبيقه أول مرة في المجال العسكري، نتيجة التنافس العلمي والعسكري والاقتصادي بين والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً الذي أطلق في عام ١٩٥٧، أول قمر صناعي إلى الفضاء اطلق عليه اسم (Sputnik)، فردت الولايات المتحدة على هذا الإنجاز بتأسيس كالة اطلق عليها(Advanced Research Project Agenc) ويرمز له اختصاراً بـ( ) A.R.P.Aوالترجمة العربية له هو : "كالة مشروع الأبحاث المتطور"، والهدف من هذه الوكالة أن الحكومة الأمريكية كانت تخشى من ضربة نووية توجه لها في أي لحظة من الاتحاد السوفيتي سابقاً، وقد تؤدي هذه الضربة إلى فقدان الكثير من المعلومات العسكرية والنووية السرية المهمة، فضلاً عن تعطل الاتصالات بين وزارة الدفاع والقطعات العسكرية ومراكز الأبحاث والجامعات؛ وعلى ضوء هذه المخاوف بدأ البحث عن إيجاد آلة أو جهاز يحفظ هذه المعلومات في مكان أمن، وكذلك يبقى الاتصالات مستمرة حتى لو حدث تدمير لجزء من شبكة الاتصالات، ولهذا الغرض ابتكرت وكالة مشروعات البحوث المتقدمة التابعة لوزارة الدفاع الامريكية عام ١٩٦٠، الأربانت (ARPA Net)، الذي تحول فيما بعد إلى (الإنترنت) وهذا المشروع ساعد في خزن المعلومات والخرائط والبينات وفتح افق جديدة في الاتصالات يصعب ايقافها، وتسع نطاقه بسرعة غير عادية بسبب الاعتماد عليه بربط كبرى

(١).عزيزة عبدالرحمن العتيبي ، اثر استخدام تكنلوجيا المعلومات على أداء الموارد البشرية دراسة ميدانية على الأكاديمية الدولية الاسترالية ، بلا دار نشر ولا مكان طبع ، ٢٠١٠ ، ص ١٢..

المواقع المعلوماتية ببعضها[١]، وفي عام ١٩٨٩، أوقفت الحكومة الأمريكية تمويل (الأربانت) واتجهت إلى تكوين حلف تجاري لها في شكل شبكة تقرر تسميتها (الإنترنت)، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي سابقا وزوال خطر الحرب النووي على أمريكيا في بداية تسعينيات القرن الماضي؛ انتفت الصفة العسكرية لهذه الشبكة، وتحولت إلى المجال المدني لتبادل المعلومات في المجالات العلمية والبحثية والاقتصادية والتجارية، إذ انتقلت هذ التقنية إلى القطاع الخاص وعلى مستوى تجارة الأفراد، ومن ثم تحولت إلى القطاع الحكومي والى جهاز الإدارة في الدولة[٢]، وعلى ضوء ما تقدم فإن كل المعطيات تشير إلى أن عصر المعلومات والتكنلوجيا الرقمية أصبحت تشكل السمة المميزة لهذا العصر، التي أظهرت العالم الجديد كأنه قرية صغيرة تتداول بها كميات كبيرة من المعلومات الضرورية والمفيدة بسرعة ودقة عاليا وفي شتى مجالات الحياة عن طريق المواقع الإلكترونية مع غياب شبه مطلق للعنصر المكاني والزماني في هذه العملية ومن خلال هذه التطورات العلمية والتقنية المذهلة التي يشهدها العالم فإنه كان لابد للدول أن تبادر بوضع الخطط وترسم السياسات اللازمة لتطوير نظم عمل الإدارة وتربط جميع مؤسساتها الداخلية والخارجية بشبكات المعلومات الدولية[٣]، ومن ثم الاهتمام بإعداد وتهيئة الكوادر الفنية والمتخصصة في مجال التكنولوجيا الرقمية لتخطو الخطوة الأولى في الطريق الصحيح للتحول، علماً أن اكثر ما اظهر دور التكنلوجيا الرقمية في العمل الإداري هو ظهور شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)[٤]، ومن هنا كان لا بد من التخلي عن فكرة الإدارة التقليدية والاتجاه نحو ما يعرف بالإدارة الإلكترونية، وعلى ضوء هذا ظهر مصطلح الإدارة الحكومة الإلكترونية، ومن الأشياء الطريفة أن أول من تحدث عن فكرة الحكومة الإلكترونية هو الروائي الأمريكي (جون برنر) عام ١٩٧٥، إذ كانت موضوعاً لأحدى روايات الخيال العلمي التي كتبها بعنوان(The Shack Wave Rider)، إذ يدور موضوع الرواية حول حكومة شمولية مركزية تركز كل السلطات بيدها ولا تحظى برضى الشعب؛ وتتحكم في شعبها عن طريق شبكة حاسوب عملاقة، ومن ثم بدأ هذا

(1)Olivier HANCE et suzan DIONNE- BALZ: Business et droit dl internet,1997.p32.

(2). TLRTELLO (N) et LOINTIER(P):internet pour Les jurists. DALLOZ, 1996.p.32

(٣)عبدالفتاح بيومي،النظام القانوني للحكومة الإلكترونية،الكتاب الأول،دارالكتب القانونية,٢٠٠٧ ،ص٢٠-٢١

(٤).سحر قدوري،الإدارة الإلكترونية وإمكانياتها في تحقيق الجودة الشاملة،بحث منشور في مجلة المنصور،عدد ١٤ ،خاص بالمؤتمر العلمي العاشر٢٤-٢٥ تشرين الأول ٢٠٠٩، ج١، ٢٠١٠،ص ١٦٠

المصطلح يتداول في وسائل الأعلام نهاية ثمانينيات القرن الماضي على المستوى العالمي، إذ بدأت التجربة الأولى في الدنمارك وتمثلت في ربط قسم من القرى البعيدة بالمركز واطلق عليها اسم القرى الإلكترونية، ومن ثم انتقلت التجربة إلى المملكة المتحدة عام ١٩٨٩ في مشروع قرية مانشستر وذلك بالاستفادة من التجربة الدنماركية التي تستند إليها عدة مشاريع فرعية؛ وقد بدأ المشروع فعلياً بالعمل عام ١٩٩١ وفي عام ١٩٩٢ عقد مؤتمر الأول الذي اطلق عليه (الأكواخ البعدية) في بريطانيا لمتابعة هذه المشاريع وقد اسهم هذا المؤتمر إلى تبنى مجلس العاصمة لندن مشروع بونتيل المعروف باسم بـ (الاتصالات البعدية التقنية) الذي اكد على جمع ونشر وتنمية المعلومات بوسائل الإلكترونية كالبريد الإلكتروني والوصول عن بعد لقواعد المعلومات، وفي عام ١٩٩٩، أعلنت الحكومة البريطانية تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية على إدارتها، وفي عام ٢٠٠٠، قدم وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء مشرعاً متكامل للحكومة الإلكترونية مزوداً بالتقنية لإدارة نقل المعلومات، وفي عام ٢٠٠٥، رسميا بريطانية تتحول إلى الحكومة الإلكترونية[١]، أما في الولايات المتحدة فكانت الانطلاقة الأولى لهذه الفكرة، قد طرحت نفسها في المجال الإداري عام ١٩٩٢، اثناء الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي بيل كلنتون، إذ اعلن أنه يريد أن يجعل من الولايات المتحدة كلها مرتبطة بمشرع طريق المعلومات فائق السرعة وتقدم خدماتها للمنتفعين عن طريق هذه الشبكة، وفي عام ١٩٩٣ اصدر نائب الرئيس الأمريكي السابق البرت أل غور الذي كان عضواً في مجلس الشيوخ قبل أن يصبح نائب للرئيس بيل كلنتون[٢]، تقريراً يحمل عنوان (من البيروقراطية للإنتاج : نحو حكومة تعمل اكثر وتكلف اقل)، وفي عام ١٩٩٥، طبقت ولاية فلوريدا الحكومة الإلكترونية على إدارتها، عندما استعملت هيئة البريد المركزي في الولاية تقنية المعلومات، وفي عام ١٩٩٦ قرر نائب الرئيس الأمريكي ال غور استعمال إمكانات شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على النطاق العالمي في المجال المدني وأنشاء مشروع اطلق عليه تسمية (Information Superhiway) طريق المعلومات فائق السرعة، وعلى ضوء هذا المشرع تم ربط المدارس والكليات والجامعات في أمريكا بشبكة إلكترونية عالية السرعة، وكذلك طالب بتحديث مكونات البنية الأساسية للإنترنت للوصول إلى هذه الغاية المرجوة من

(١).عبدالفتاح بيومي حجازي ، النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية ، ج١،ط١ ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، ٢٠٠٣ ، ص٢٨.

(٢). وسبق لوالده أن قدم للكونكرس مشروع قانون(Federal Aid Highway)، في عام ١٩٥٦.

هذا العمل[١]، وفي نهاية عام ١٩٩٨، صدر قانون فدرالي وقعه الرئيس الأمريكي بشأن(التخلص من العمل الورقي في الإدارات) [٢] ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الولايات المتحدة تطبق الحكومة الإلكترونية على إدارتها، أما في فرنسا مهد النظام القانوني اللاتيني الذي يطبقه العراق واغلب الدول العربية، فقد صدر مجموعة من المراسيم والقرارات المتعلقة بالتحول مثل المرسوم(٩٨ ٧٥١ الصادر في ١٩٩٨/٨/٢٧) التي شكلت بموجبة لجنة وزارية خاصة للدعم التقني من أجل تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة[٣]، والمرسوم ذي العدد (٩٩ ٦٨ الصادر في ٢/ شباط١٩٩٩) بشأن : " آلية وضع نماذج المعاملات الإدارية مباشرة عبر شبكة الانترنت ووضع الخطط والبرامج اللازمة في عملية تحديث الإدارات والمرافق العامة للدولة الفرنسية، وإعداد دفاتر شروط نموذجية موحدة للمناقصات العامة"[٤]، وقدم ثلاثة أعضاء من مجلس الشيوخ الفرنسي مشروع قانون يرمي إلى جعل استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت في الإدارة الرسمية والعامة اجبارياً في بداية عام ٢٠٠٢[٥]، إلاَّ أن شهادة الميلاد الحقيقي والرسمية والسياسية لهذا للمفهوم الحكومة الإلكترونية كان في مؤتمر نابولي بإيطاليا في ربيع عام ٢٠٠١، وتلا هذا المؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات في سويسرا عام٢٠٠٣ [٦]، ومن ثم اخذت اغلب الدول العالم في تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية على إداراتها مثل فلندا وهولندا والسويد وإيطاليا والدنمارك وكندا واسبانيا والنرويج وأستراليا والبرازيل... الخ، أما على مستوى الدول العربية فكانت حكومة أمارة دبي في دولة الامارات العربية المتحدة أول من أعلن التحول الى تطبيق هذا النظام عام

---

[١] . بيل جيتس: المعلوماتية بعد الإنترنت (طريق المستقبل) ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، كتاب رقم (٢٣١)، ص ١٩.

[2] Government Paperwork elimination ACT(GPEA) of 1998

للمزيد من المعلومات عن هذا القانون ينظر: تقرير الحكومة الإلكترونية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيسان ٢٠٠١.

[3]. Mission interministrielle de soutien technique pour le developpement des technologies de L information et de la communication dans I administration (http://www .internet .gouv.fr /francais/index.html)

[4] Decret no 99-68 du2 fevrier1999 relatif a La mise en Ligne des formutaires administratives NoR:PRMX9903385D,J.O numero 29 du fevrier1999,p.1775,Texies generaux.

[٥] .للمزيد من المعلومات حول نص القانون الدخول إلى موقع مجلس الشيوخ الفرنسي على الموقع: www.sent.fr.

[٦].حضر هذه القمة التي استمرت ثلاثة أيام مبعوثون من ١٥٠ دولة، بينهم ٥٠ رئيس دولة وحكومة، فضلاً عن وفود تضم ١٣ الف شخص.

٢٠٠١، ومنحت هذه الحكومة إدارتها مهلة امدها خمس سنوات لوضع خطط التحول الكامل إلى الحكومة الإلكترونية؛ وفعلاً الآن أصبحت هذه الأمارة إدارتها الإلكترونية بالكامل، وفي ذات الوقت أي في عام ٢٠٠١ أعلنت الكويت عن تنفيذ خطط التحول إلى الحكومة الإلكترونية، إذ تستكمل التحول خلال مدة ثلاث سنوات من هذا التاريخ[١]، كما تم تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية منذ العقد الأول لهذا القرن في العديد من الدول العربية- بصورة جزئية- مثل السعودية ومصر ولبنان وتونس والجزائر والأردن والمغرب والبحرين وعمان وفلسطين واليمن وليبيا وسورية، أما في العراق فبدأ العمل بتطبيق هذا النظام بشكل جزئي عام ٢٠٠٤ [٢]، إلاَّ أنه لم يكتمل إلى حد الآن وسنتكلم عن تجربة العراق بهذا المضار لاحقاً في هذا البحث.

المـطلب الــثاني

دور التطور الإلكتروني في واجبات الإدارة ووظائفها

أدى التطور الإلكتروني الذي حصل في كثير من الدول في نطاق استعمال التكنولوجيا الرقمية إلى شيوع ما يعرف بالإدارة الإلكترونية، التي تنصب أساسا على فكرة استبدال نظام الإدارة اليدوي إلى نظام الإلكتروني، وذلك من خلال استعمال وسائل تكنولوجيا المعلومات الحديثة من حواسب الإلكترونية وأجهزة الاتصالات الحديثة فائقة السرعة لتقديم الخدمات العامة للمواطنين بشكل آلي ومؤتمت، فضلا عن إنجازها المعاملات المختلفة عبر النوافذ الإلكترونية المتصل بشبكة داخلية خاصة بكل الدولة أو بشبكة خارجية مع الدول الأخرى، بما يمكنها من أداء أعمالها بسرعة ودقة وكفاءة عالية يواكب التطور في العالم سواء كان ذلك على الصعيد الداخلي أم الخارجي، هذا ما نبحثه في الفروع الثلاثة الآتية:-

الفرع الأول/علاقة التطور بالإدارة العامة/يطلق مصطلح الإدارة العامة على الأجهزة والهيئات التي تمارس الوظيفة الإدارية أو النشاط الإداري، أي على الوزارات والمؤسسات والهيئات التي

---

[١] . وقد أعلنت الأمم المتحدة في تقرير صدر عنها عام ٢٠٠٣، تضمن تصنيف الدول التي تطبق برامج الحكومة الإلكترونية فجاءت الولايات المتحدة في مقدمة الدول ، تلتها استراليا ثم ينوزيلندا، بينما جاءت دولة الأمارات العربية في المرتبة الأولى عربياً والمرتبة الحادية والعشرين عالمياً، متقدمة على اليابان وروسيا والنمسا وايرلندا، ثم تلتها الكويت في المرتبة الثانية عربياً والبحرين جاءت ثالثاً على المستوى العربي. للمزيد من المعلومات ينظر: التعليم والحكومة الإلكترونية ، رؤية تربوية، الناشر مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض ٢٠٠٣، ص١٥.

[٢].. د. داود عبد الرازق الباز: الحكومة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه، منشأة المعارف الإسكندرية، ٢٠١٤، ص ٢٩..

تقوم بإشباع الحاجات العامة للأفراد، وهذا هو تعريف الإدارة وفقاً للمفهوم أو المعيار الشكلي، أما بحسب المفهوم أو المعيار الموضوعي، فيقصد بالإدارة العامة ما تقوم به أجهزة الدولة المختلفة من نشاط لتنفيذ القوانين وتحقيق النفع العام، من دون النظر إلى الأجهزة أو الهيئات أو الأعضاء أو الأشخاص الذين صدرت عنهم هذه الوظيفة، ويمكن في رأينا تعريف الإدارة العامة بدمج هذين المعيارين فتعرف: "بأنها النشاطات والواجبات الذي تمارسه الهيئات العامة والمحددة قانوناً لتحقيق نفع عام، متوسمه في ذلك بأساليب السلطة العامة للقيام بهذا النشاطات أو هذه الواجبات لغرض الوفاء بالحاجات العامة "، وتستعمل الإدارة في قيامها بمهامها الإدارية الوسائل البشرية والمادية والأجهزة الفنية المختلفة وتكمل هذه الوسائل بعضها البعض.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين هذه الوسائل والتطور التقني والإدارة العامة فإنه لم يعد يخفى على أحد أن التطور التقني قد خدم الإدارة العامة بشكل كبير وفي ذات الوقت أيضاً خدم المتعاملين من المجتمع متلقي الخدمة، وذلك لان هذا التطور في نظم المعلومات، قد أزال الحواجز والحدود والمسافات والمساحات الجغرافية بين المجتمعات؛ وفر كثيراً من قواعد البيانات وكذلك سهل الحصول على هذه المعلومات، مما أدى إلى ظهور فكرة الإدارة الإلكترونية؛ التي تعني قيام الإدارة بتنفيذ مهامها وإداء أعمالها عبر الوسائل الإلكترونية مع فرصة تمكين الأفراد في أي مكان كانوا من الوصول إلى الخدمات المقدمة من قبل الإدارة بشكل آلي من خلال الشبكة الدولية للمعلومات، ويمكن للفرد أن يدرك قيمة هذه العلاقة عندما تمتد يده إلى لوحة مفاتيح جهاز الحاسب الآلي وهو جالس في منزله أو مكتبه وفي أي وقت كان ليطلب وثيقة، أو يصادق عليها من جهة رسمية، فتأتي عليه في الحال قبل أن يقوم من مقامه من غير أن يطر للذهاب إلى الدائرة الحكومية، وكذلك تساعد دوائر الدولة والقطاع العام والخاص والمرافق العامة أن تقوم بإنجاز أعمالها ومهامها الوظيفية عن طريق شبكة داخلية خاصة بها وأعلام المتعاملين معها يومياً بمراحل الإنجاز للمعاملات المرسلة إليها وبهذا تضمن أداء أعمالها بسرعة كبيرة وبدقة وكفاءة عالية[١]، وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نعرف العلاقة بين التطور التقني والإدارة العامة على أنه:- "عملية استعمال وسائل نظم المعلومات المتطورة بين المؤسسات العامة بمختلف أشكالها والجمهور المستفيد منها من اجل

(١).عثمان سلمان غيلان، اثر التطور الإلكتروني في قواعد الوظيفة العامة، مجلة التشريع والقضاء، العدد١، السنة٢، ٢٠١٠، بغداد ، ص ١٢..

الحصول على أفضل الخدمات بشفافية عالية وبأقل جهد وتكلفة والتخلص من الفساد". إذ ساهم الحاسوب وتكنولوجيا الاتصالات وما توفره شبكة المعلومات الدولية من معلومات بثورة على مستوى ونمط العمل الإداري بكل مكوناته عن طريق الربط بين المكونات الجامدة للعمل والمتمثلة بالحواسيب والبرمجيات وبين المكون الحي الأنسان الذي يستعمل عقله أي من خلال تغذية المكون الجامد بالمعلومات، ومن ثم استعادتها والاستفادة منها من قبل البشرية، وفقاً لهذا فإن النظم المعلوماتية هي اهم ما يربط بين الأنسان والآلات والبرمجيات عن طريق الأتمتة[١]، بين المعطيات والمدخلات والمخرجات الخاصة بالعمل، لأن التنظيم والتطوير من السمات الملازمة للعمل الإداري الذي يأبى الجمود والتحجر في قالب محدد في الظروف المتغيرة التي يشهدها علم الإدارة بشكل خاص والعلوم الأخرى بشكل عام، هذا فيما يتعلق بخصوص المعلومات التي يرتكز عليها التطور الإلكتروني[٢]، أما ما يتعلق بالتطور الإلكتروني ذاته بوصفه تطوراً للأجهزة الإلكترونية فإنه يعد من أهم العوامل التي أثرت بشكل كبير وإيجابي في العمل الوظيفي وعلى أساليب العمل، مما يدعو الإدارة إلى تطوير وسائلها وأساليبها المستعملة في العمل لتواكب الظروف البيئية للمتغيرات والاستمرار في تحقيق الأهداف ولقد لعب التطور الإلكتروني دوراً مهما في مجال العمل الإداري – شأنه في ذلك شأن المجالات الأخرى – باختصاره المسافات وفسح الأفاق أمام المعارف والمعلومات التي تتسم بالدقة والسرعة البالغتين في إنجاز المهام وتخفيف العبء عن الإدارة وتسهيل الرقابة وتقليص إجراءات العمل، بل أنه اضحى اكثر دقة وأوفر كمية ونوعية للمستفيدين والعاملين في خدمة للمصلحة العامة[٣]، ولاسيما أن استغلال الوقت وعدم ضياعه في الذهاب والإياب من وإلى الإدارة الحكومية يمثل العامل الحاسم لعمل الإدارات الإلكترونية، إذ بالإمكان وصول الأفراد الذين يعرفون استعمال الحاسوب إلى مواقع الخدمة وإنجاز أعمالهم بسرعة وبطريقة نظامية وقانونية، ولذلك تعد التكنولوجيا الحديثة مثل شبكات الاتصالات والفاكس والهاتف المنقول والبريد الإلكتروني (الأيميل أو المواقع الإلكترونية) ووسائط تخزين المعلومات، أحد

(١).كلمة أتمتة تعني: الانسياب التلقائي للمعلومات ، وهي كلمة غير عربية، وتعد ترجمة غير دقيقة لكلمة (automatique) الفرنسية ومعناها: تلقائي أو آلي أو ذاتي الحركة..

(٢).طه حسين نوي ، التطور التكنولوجي ودوره في تفعيل إدارة المعرفة بمنظمة الأعمال (حالة المديرية العامة لمؤسسة اتصالات الجزائر ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير ، ٢٠١١ ، ص ٩٢ ..

(3) Muhammad raise Abdulkarim . E-Government in m alaysia.malaysia penal duck publications. 2003,p40.

الوسائل المهمة التي أثرت في تطوير أساليب العمل الإداري التنظيمي المتعلق بكيفية قيام الإدارة بأعمالها في ظل وجود تشريعات تواكب تطور الثورة الرقمية، إذ أخذت هذه الأعمال التطور بشكل متسارع بكافة مفاصله سواء كانت مؤسسات أم موظفين أم مستفيدين[١] .

وباختصار شديد اصبح بإمكان الموظف القيام بعمله سواء كان في محل العمل أو البيت أو أي مكان أخر وتكملت المعاملات، وتقديم الخدمة لطالبها من دون الرجوع إلى رؤسائه أو زملائه في العمل؛ ومثال على ذلك ما عشناه طيلة مرحلة التدريس الإلكتروني، وعلى ضوء ذلك لم يكن هناك تأثير للإجازات والعطل ومكان تواجد الموظف على انجاز العمل في ظل نظام الإدارة الإلكترونية، التي مكنت المنتفعين من الحصول على خدماتها أناء الليل أو في اطراف النهار، وان هذه النقلة النوعية في أعمال الإدارة ليست مجرد عملية تقنية فحسب؛ بل هي في المقام الأول عملية إدارية لا يمكن أن تعزل عن نطاق القانون الإداري والمرافق العامة التي يعمل فيها الموظفون، وسيساعد هذا التحول والتطور في العمل الإداري إلى مبارحة الأسلوب التقليدي في تنظيم الإدارة الحكومية، وسيجعل من الأخذ بأسباب العلم والمعرفة مقياساً جديداً لتحديد مدى تطور وتحضر الدول والحكومات ويكون بمثابة بارقة الأمل الوحيدة لتخلص من مساوئ الفساد وعدم الشفافية في أعمال الإدارة.

الفرع الثاني/ دور التطور الإلكتروني في التأثير على مفاهيم الإدارة والعمل المؤسساتي/ إن تطور التكنولوجيا الرقمية وفر للإدارة مزايا مهمة وهذه المزايا تتضح بشكل مباشر في جوانب إدارية معينة وفي أحيان أخرى تظهر بشكل غير مباشر؛ فالأثر المباشر للإدارة الإلكترونية على الإدارة يتمثل في التأثير على الهيكل التنظيمي والإداري، وعلى التخطيط، واتخاذ القرارات الإدارية، وإدارة الموارد البشرية، والرقابة والتدقيق، أما التأثير غير المباشر فإنه يكون في المجالات السياسية والاقتصادية وسيتم بيان ذلك بإيجاز فيما يلي:-

أولاً: الأثر المباشر:- ويتمثل بالمجال الإداري والتخطيط والقرارات الإدارية وإدارة الموارد البشرية والرقابة والتدقيق كون مفهوم الإدارة الإلكترونية يندرج ضمن النظريات الإدارية الحديثة، لذا فإن أغلبية آثاره تظهر في هذا المجال على النحو الاتي[٢] :-

---

(١).خالد بن عبد الاله السعيد ، معوقات تطبيق التطور التقني في الأجهزة الأمنية وانعكاساتها الإدارية ، جامعة نايف للعلوم الإدارية والأمنية ، الرياض ، ٢٠٠٣،ص ٢٢- وما بعدها..

(٢).عبد الكريم بجاحة، نحو تحديد سياسة لحفظ الأرشيف الإلكتروني في المدى الطويل، بحث منشور على الشبكة الدولية للمعلومات على الموقع:www.cybrarian s.info.journano6archivehtm .

١- **أعادة بناء الهيكل التنظيمي للدوائر والمؤسسات العامة:** لعب التطور الإلكتروني دوراً مهماً في إعادة رسم الهيكل التنظيمي لهيئات الدولة ودوائرها من خلال تحديث بنائها وترتيب تصميمها وفقاً لمتطلبات العمل الإلكتروني القائم على الدقة والسرعة وتحديد الأعمال والواجبات والتقليل من سلطة الإدارة وتركيزها وتشتتها إلى عدة جهات تحدد مهامها بدقة، فضلاً عن قيام إدارات جديدة أو تعديل عملها وإلغاء أخرى تبعا لظروف العمل، والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات وهجر الأعمال التقليدية ذات الصفة اليدوية، مما ساعد الإدارة الحديثة بإنجاز أعمالها بالاعتماد على فكرة الوجود الافتراضي لمكان العمل بدلاً من الوجود الفعلي للموظف، ويكون ذلك من خلال تقليل التعامل بالنماذج اليدوية التقليدية والتحول إلى التعامل بالنماذج الإلكترونية، مع ضمان توفير السرية والأمان للمعلومات[١]، وبالتالي اختلفت مبادئ التنظيم الإلكتروني على ما استقر عليه التنظيم الإداري التقليدي القائم على أساس السلم الوظيفي أي الهرمي العامودي الذي يبدأ من اصغر موظف إلى أعلى موظف في الدولة رئيس السلطة التنفيذية بمعنى أن الأوامر الإدارية تصدر من الرئيس إلى المرؤوس بشكل مركزي وهكذا... وهو يمثل صورة من صور المركزية الإدارية، إلى التحول للتنظيم للامركزي الذي يكون فيه العمل أفقي يعتمد التقسيم الإداري على أساس الوحدات أو الغرف الصغيرة متعددة المرؤوسين ويتم تداول المعلومات فيها بشكل مرن، ومن ثم تحول العمل الآن الى العمل الالكتروني الذي يعتمد على تراكم المعلومات التي اصبحت في المتناول متى ما احتاج اليها الموظف، وقد اصبح انجاز المعاملات والتعاملات اكثر تطور واكثر فاعلية، وبذلك اصبح نجاح اي دائرة او اي مرفق معتمد على مدى كفاءة موظفيه في التعامل مع التطورات التكنلوجية، وبعد أن غزت الاجهزة الالكترونية جميع المؤسسات والدوائر واصبح لا غنى عنها في عالم الوظيفة، وعلى هذا فقد اصبح تحسين المستوى الوظيفي مرتبطا بتحسين وتطوير كفاءتهم في التعامل مع التطور الالكتروني واصبح هذا الامر من ابرز اهتمامات وأولويات الإدارة لان ذلك سيؤدي بالنتيجة الى رفع اداء المرافق العامة او الدائرة والوصول الى تقديم خدماتها بشكل اكبر واسرع للأفراد وجميع من يتلقون خدمات المرافق العامة والمؤسسات والادارات العامة والفائدة من متابعة التطور الالكتروني ستفيد الدوائر والمؤسسات والمرافق العامة من خلال ما سيوفره التطور من قاعدة بيانات تكون سهلة وفي المتناول وادى هذا

(١) د. عصام عبد الفتاح مطر، مصدر سابق، ص٣٧.

التطور الى سرعة كبيرة في انجاز المعاملات وتقديم الخدمات من خلال ما وفره التطور الالكتروني من برامج ميسره للطباعة والعرض والتحليل والحسابات، حتى ان المخاطبات والمراسلات اصبحت ميسرة وذلك من خلال ضغطة زر، فالتعامل سواء كان بين الدوائر ام بين الافراد اصبح يسيرا حتى لو تباعدت المسافات، كل هذه الامور يسرت تنمية الادارات وكافة مرافق الدولة واليات عمل الادارة واثر ذلك بشكل ايجابي على المنتفعين من خدمات الادارة، وكذلك سيستفيد منها الموظف لأنها ستخفف عنه المعاناة وستوفر له حلولا وبيانات جاهزة واكبر المستفيدين من التطور الالكتروني في الوظائف العامة هم الافراد الذين سيتلقون الخدمات بكل يسر وسهولة[١] ،

٢- **وضع الخطط المستقبلية:** لا يمكن للإدارة مباشرة نشاطها إلاَّ إذا سبق ذلك تخطيط علمي لتنظيم الأجهزة الإدارية التي تمارس ذلك النشاط، وبذلك تعد عملية التخطيط للمستقبل من اهم أعمال الإدارة كونها تعبر عن التنبوء بالمستقبل لبناء رؤية استراتيجية لما سيتم القيام به من أعمال مستقبلاً، لأن التنظيم الإداري لا يتصف بالثبات والاستقرار، فهو بطبعته يحتاج إلى مراجعة خطط الإدارة بصورة مستمرة لكي يلبي تطورات الحياة العملية المتجددة بشكل دائم، لذا فإن التخطيط لتطوير نظام الإدارة الإلكترونية يسهم في أحداث تغيرات مهمة في مجال توفير المعلومات والبيانات التي يمكن الوصول إليها بسهولة ويسر من خلال شبكة المعلومات الدولية أو ما يعرف بالتخطيط الإلكتروني (E-planing) وهو يختلف عن التخطيط التقليدي من ناحية شكله كونه يمثل عملية ديناميكية في اتجاه الأهداف المستقبلية والآنية قصيرة الأمد وبعيدة الأمد حول استمرار تدفق المعلومات والبيانات من مصادرها المختلفة[٢]، فلا يكفي أن يتوافر لدى الإدارة قدر هائل من الإمكانيات المادية والعناصر البشرية لكي تصل إلى درجة عالية من التقدم والرقي، وانما يلزمها قبل كل شيء وجود تخطيط لتنظيم عمل الإدارات بما ينسجم مع متطلبات العصر، وبالتالي فإن التخطيط السليم سيولد ثقة لدى المواطنين في استعمال وسائل التعامل الإدارات الإلكترونية، وبغير ذلك ربما تكون وسيلة إعاقة إن لم يخطط لبنائها بالشكل المطلوب وضمن رؤية مستقبلية واضحة .

([1]) Serge vallemont:La notion des agents dans les trois fonctions publiques,2 eme ed Berget- le vrault, paris,1998,p.31.

([٢]) د.محمود أبو السعود حبيب: التنظيم الإداري، دراسة نظرية وتطبيقية، دار الثقافة الجامعية، ١٩٩٢، ص٦.

٣- **صناعة القرارات الإدارية:** أن تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية يتطلب أعادة النظر في المفهوم التقليدي للقرار الإداري، وكيفية اظهار إرادة الإدارة والافصاح عنها من دون استلزام صدور التعبير عن شخص طبيعي، لأن الإدارة العامة أصبحت في كثير من الدول تعتمد على الحاسب الآلي في اصدار قسم من القرارات الإدارية، مثل قرارات القبول المركزي لطلاب في العراق، وهكذا يؤثر تطور الإدارة الإلكترونية في عملية صناعة القرار الإداري الإلكتروني بشكل إيجابي على عمل الإدارة بما يزيد من فرص اتخاذ القرارات إلكترونيا من خلال عملية التمتة، والحصول على المعلومات وتحليلها وتشخيص المشاكل العملية وإيجاد الحلول والبدائل خلال وقت قصير جداً[١].

٤- **إدارة الموارد البشرية:** إن اعتماد نظام الإدارة الإلكترونية في العمل الإداري أدى إلى تغير جذري في مهام وواجبات الكادر البشري، وأسهم في تنميت ورفع القدرات الشخصية بما يتناسب مع التطور الإلكتروني المستعمل، كما أثر في نوعية العاملين في الدوائر الحكومية سواء كانوا قيادات إدارية أم عاملين من ناحية المهارات والخبرات اللازمة للتعيين أم الترفيع أم تولي المناصب القيادية، لا يجوز اختزال الادارة الإلكترونية على أنها مجرد أجهزة تقنية ونظم تشغيل شبكات وبرامج وأدوات وتطبيقات، بل أنها تكنولوجيا تقوم على المعرفة والمهارات الجديدة التي تستدعي وجود إمكانيات بشرية ذهنية ذات مستوىً عالٍ ومرونة في السلوك لها قابلية للتطور والتعلم مدى الحياة من قبل العاملين والمديرين في الأجهزة' فضلا عن أن الادارة الإلكترونية لم تعد بحاجة إلى أعداد كثيره من الموظفين والمكاتب فقد أصبح الأمر يقتصر على أعداد قليلة من الموظفين في الوقت الذي أصبح بإمكان الموظف أن يُدير قسم بالكامل من خلال الإجابة الفورية، كما أن الموظف اصبح بإمكانه استعمال أماكن متعددة للعمل، إذا يستطيع أن يؤدي العمل من أي مكان سواء كان من مقر العمل ام في المنزل ام من خلال جهاز الهاتف الذكي[٢] .

٥- **الرقابة والتدقيق:** تعد الرقابة التقليدية والتوجيهات من قبل الجهات العليا احد المعايير المهمة أثناء قيام الجهات الأدنى بممارسة أعمالها وتوجيها نحو العمل الصحيح ومنعها من الانحراف في الأداء، وقد تأثرت وسائل الرقابة بشكل إيجابي بالتطور الإلكتروني من ناحية إمكانية

(١) . د . داود عبد الرازق الباز، مصدر سابق، ص٢٤٧.
(٢). د. بو زكري جيلالي : الإدارة الالكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وافاق ، أطروحة دكتوراه ـ كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير ، جامعة الجزائر ، ٢٠١٦ ، ص ٤٥ – ٤٨.

الوصول للمعلومات والبيانات والأشخاص الذين يمتلكون الاختصاص في هذا العمل وفقاً للقوانين والتعليمات النافذة، ومن ثم لهم الحق بأبداء الملاحظات والتوجيهات التدقيقية للجهات المعنية وبشكل فوري ومباشر من دون التردد أو البطء الذي تتسم به الرقابة التقليدية، وبذلك أصبحت الرقابة عنصر مهم للوصول إلى تحقيق الادارة الناجحة لذلك نجد الدول تجعل في أنظمتها الإدارية جهات رقابية متعددة منها داخلية وأخرى مستقلة مما يتطلب إعداد كبيرة من الموظفين وأن على أولئك الموظفين تدقيق كل شاردة وارد في كل ورقة أو مستند خصوصا تلك التي تتعلق بالإنفاق المالي أو الإيراد المالي او المحاسبة، أما بعد الوصول إلى الادارة الإلكترونية فقد أصبح بإمكان الادارة تنظيم برامج إلكترونية تقوم هي بمراقبة الأعمال الإدارية وعليه فإنها لا تقبل إدخال بيانات خاطئة أو مخالفة للقانون، وبالتالي فإن ذلك سوف يسهم في تقليل الجهد مع تحقيق نتائج أفضل وهو ما يضمن تحقيق الشفافية[١]، كما أنها وسيلة فعالة وسهلة ودقيقة لاجتياز كل مظاهر التأخير والبطء والترهل في الجهاز الإداري، ولا نبالغ إذا وصفناها أنها خير وسيلة للرقابة لما تتمتع به النظم التقنية من إمكانيات التحليل والمراجعة آلياً، وبشكل مؤقت للأنشطة التي تتم على الموقع، فإذا نظر إليها من هذه الأبعاد حققت غرضها، وبذلك أسهمت الرقابة على جعل الادارة الجديدة إدارة استشارية تنفيذية تسعى لحل المشاكل ومعالجتها من خلال هذا النمط الإداري الجديد[٢] .

ثانياً: الأثر غير المباشر: ويتمثل بالمجالين السياسي والاقتصادي:

١- **المجال السياسي:** لقد كانت الإدارة في السابق تعمل بمبدأ هرمية المعلومة المركزية كون الرئيس الأعلى هو الذي يمتلك المعلومات الكثيرة والواسعة عن العمل وبالمقابل فإن الموظفين الباقين لا يملكون إلا القدر البسيط من تلك المعلومات أي على قدر ما يسمح لهم سير العمل، إلا أنه مع قدوم الإدارة الإلكترونية تغيرت قواعد التعامل ضمن نطاق الادارة وهو ما ساعد على اتاحة تلك المعلومات لجميع الموظفين وهو بذلك افقد الادارة أهم مبررات البقاء على أعلى الهرم واحتكار القرارات والمعلومات وأصبح لزاماً عليها مشاركة الموظفين فيها في اتخاذ القرار المناسب من خلال الإدارة الإلكترونية وهذا ما يسمى بالديمقراطية التنظيمية والتي ساعدت على إزالة الفجوات التنظيمية بين الادارة العليا والموظفين في الاسفل، فضلا عن إلغاء التقسيم التقليدي بين الموظفين والإدارة، وهذا التحول يتجسد في نشر مبادئ الشفافية

[١] د.حمدي القبيلات، قانون الادارة العامة الالكترونية، ط١،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص٤٢.
[٢]. د. عبدالرحمن توفيق، الإدارة الالكترونية في الشؤون الإدارية ،ط٢،مكتبة طريق العلم ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٧.

والعدالة الانتقالية[١]، وترسيخ مفهوم اللامركزية الإدارية والديمقراطية وتوعية المجتمع بالثقافة السياسية والسماح لهم بالاطلاع على كافة أعمال الدولة وضمان المشاركة الفاعلة في شؤون الحكم الرشيد والتحرر من الاستبداد والتحكم السلطوي بالشؤون العامة بما يسهم في إرساء فكرة (الديمقراطية الإلكترونية) وذلك سيؤدي إلى أن تعمل الإدارة الإلكترونية بكل شفافية وعدالة وتقدم خدماتها على مستوى واحد للجميع بشكل متكافئ بعيد عن الواسطة والمحسوبية مما سيؤدي للتخلص من الاستبداد والبيروقراطية والفساد، فضلاً عن ازدياد ثقة المواطنين في النظام السياسي القائم وقدرته على حل مشاكلهم بطريقة سليمة وصحيحة، والوفاء بجميع احتياجاتهم في اسرع مدة زمنية، ولا شك أن هذ ا الأمر يساعد على رضاء الشعب عن الحكومة وتأييدها وقبولهم لاستمرارها في الحكم، وبالتالي يؤدي إلى استقر النظام العام[٢].

٢- **المجال الاقتصادي:** يتمثل في إيجاد قطاع اقتصادي جديد متوازن تتعاظم فيه أهمية مشاركة رأس المال المعنوي والفكري في مجال البرامج وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنمية وتطوير الاستثمار في المجالات الآنفة، وخلق وظائف جديدة ومجالات عمل تحل محل الوظائف التقليدية من دون التخلي عن الموظفين القدماء، وتقديم الخدمات العامة (المادية والمعنوية) والقيام بالإجراءات الحكومية مباشرة إلى المواطنين من خلال الإنترنيت. في البدء ستكون تكلفة التحول إلى الإدارة الإلكترونية كبيرة، ولكن عندما يتوسع استعمالها من قبل الجميع أو اغلب الأفراد فإنها ستخفض الكلف وتحقق أرباحاً من خلال ما تطرحه الإدارة من خدمات مقابل أجور مادية، وعلى الدولة في البدء بسد تكاليف التحول، ومن ثم الحصول على الفوائد، وينبغي أن يتم التحول تدريجيا حتى لا تكون التكاليف مرهقة ولكي لا يصبح هنالك نفور من هذا النظام الجديد، إذ يكون الانجاز أسهل في ظل الادارة الالكترونية، وبذلك سيخلق مجالاً جديداً للتوظيف واستثمار الطاقات الفكرية والإبداعية[٣] .

المطلب الثالث

إيجابيات وسلبيات التكنولوجيا الرقمية

(١).مريم خالص حسين، الحكومة الإلكترونية ، بحث منشور في مجلة كلية بغداد لعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، ٢٠١٣، ص ٤٥٠. وعثمان سلمان ، مرجع سابق ، ص ٣٩.

(٢). د. عصام عبد الفتاح مطر، مصدر سابق، ص١٠٩.

(٣).غازي فوزان ضيف الله، الادارة العامة الالكترونية واثرها على النظام القانوني للمرافق العامة دراسة مقارنة،اطروحة دكتوراه،كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الاسلامية العالمية،الاردن، ٢٠١٨، ص ٢٢

نتناول في هذا المطلب تقييم إيجابيات وسلبيات التكنولوجيا الرقمية من خلال فرعين: نتناول في الأول إيجابيات التكنولوجيا الرقمية، في حين نخصص الثاني: لسلبيات التكنولوجيا الرقمية.

الفرع الأول / إيجابيات التكنولوجيا الرقمية /إن استعمال التكنولوجيا الرقمية في العمل الإداري لا شك انه يهدف إلى تحقيق مزايا غير متوفرة في نظام الإداري التقليدي فلو كانت هذه المزايا موجودة في الإدارة التقليدية لما كان هنالك حاجة لهذا الاستعمال، وقد ظهرت فكرة الإدارة الإلكترونية التي تعتمد على المعلومات وتصدرت المشهد بما توفره من مزايا وإيجابيات لا تتوفر في نظام الإدارة التقليدية وهي:

أولاً: سرعة أداء الخدمات: عندما حلت الحواسيب محل الأعمال اليدوية التقليدية فإنها قد حققت طفرة كبيرة في تقليص المدة الزمنية اللازمة للتقديم الإدارة لخدماتها؛ وذلك بسبب سهولة الحصول على البيانات والمعلومات فيما يخص العمل المراد القيام به[١]، فضلاً عن تجاوز النتائج السيئة للبيروقراطية التقليدية المتمثلة بإهدار الوقت والمال والجهد، إذ يمكن القضاء على هذه الأمور من خلال الادارة الالكترونية التي جعلت الإجراءات الإدارية مبسطة ويسيرة عن طريق اختصارها بخطوة واحدة بالدخول على الخط مع الادارة عبر شبكة الانترنت مما يجعل متلقي الخدمة يشعر بالرضى لتقليص النفقات ولسرعة وانسيابية انجاز المعاملات وانخفاض تكاليف الخدمة مما يحقق وفرة بالإنفاق فيعود بالفائدة على الدولة[٢].

ثانياً: تخفيض التكاليف: إن التحول إلى الإدارة الإلكتروني عملياً يوفر على الدولة الكثير من النفقات الإدارية التقليدية، ويرشد إيجابياً في الاستهلاك من خلال الانتقال إلى الأوعية التقنية المعنوية بدلاً من الأوعية المادية التقليدية، والمكاتب الضخمة والبنايات الكبيرة وجيش مترهل من الموظفين، وان تخفيض التكاليف يكون من ناحيتين الاولى من ناحية مقدم المعاملة فليس عليه ان ينتقل من مكان إلى أخر ولا ان يقدم طلبات ورقية، اما الناحية الثانية فتكون من جهة الادارة فمثلما هو معلوم للجميع فان الادارة الالكترونية اصبحت ادارة بلا ورق وبذلك لا تستهلك الإدارة بهذه العملية عندما تقوم بنشاطاتها كميات كبيرة من الأوراق والمستندات وادوات الكتابة ، فضلاً عن ذلك فإن نظام الادارة التقليدية يفرض ان يتم عرض العمل

(١) عبدالفتاح بيومي ، مصدر سابق ، ص ٩٩-١٠٣، ماجد راغب الحلو ، مصدر سابق ، ص ٤٢٤-٤٢٧

(٢).ماجد راغب الحلو ,علم الادارة العامة ومبادئ الشريعة الاسلامية (الحكومة الالكترونية) منشأة المعارف , الاسكندرية , مصر ,ص ٤٢٤..

وتوزيعه على اكثر من جهة واكثر من موظف للاطلاع عليه او التوقيع عليه ،ومن شأن ذلك كله أن يؤدي إلى ارتفاع تكاليف أداء العمل؛ بسبب ارتفاع أثمان وأسعار الموارد الأزمة لأداء الخدمة، إلا أنه بأتباع نظام الادارة الالكترونية فإن هذه التكلفة سوف تقل كثيرة وذلك نظراً لاستعمال الحاسوب الآلي الذي يوفر الأدوات والأوراق الكتابية، كما يعمل على تقليل عدد الموظفين المطلوبين في العمل والمكاتب وفي النهاية سيؤدي إلى سرعة أداء الخدمة وبقل تكلفة[١]، وأثبتت هذا الوقع تجارب الدول التي تطبق نظام الحكومة الالكترونية، إذ نلاحظ هذا الانخفاض في التكاليف، فعلى صعيد الدول المتقدمة مثلا نجد أن الولايات المتحدة توفر ما يقارب ٧٠% من التكلفة وذلك بالتحول إلى الخدمة الالكترونية مقارنة بتكاليف تقدير ذات الخدمة عن طريق المعاملات المباشرة أو التقليدية، إذ إن ولاية (أريزونا)، قامت باعتماد تجديد الرخص الكترونية بتكلفة (٢دولار) لكل عملية مقابل (٧ دولار) بالطرق التقليدية، وكذلك في ولاية (ألاسكا) في ما يخص تسجيل السيارات، إذ انخفضت تكلفة تسجيل السيارات من (٩١ دولار) إلى (٧٥,٧ دولار) وذلك باستعمال الطرق الالكترونية ,أما على صعيد الدول النامية ففي البرازيل نجد أن كل ثمانية إفراد من أصل عشرة يقدمون الإقرار الضريبي للدخل الكترونية وفر لحكومة البرازيل عشرة ملايين دولار حينما سدد أحد عشر مليون مواطن برازيلي ضريبة الدخل الكترونياً, أما في الدول العربية ففي دبي أيضا أدى استعمال هيئة الموانئ والجمارك بدبي للأنترنيت إلى خفض التكلفة وتقليل الوقت بالنسبة لشركات الشحن والنقل بنسبة ١٠% [٢].

ثالثاً: اختصار الإجراءات : عن طريق الإدارة العامة الإلكترونية يمكن تبسيط وتيسير الإجراءات , بل يمكن أن تتم بخطوة واحدة من خلال الدخول على الخط مع الإدارة العامة عبر شبكة المعلومات وإنجاز المطلوب بسرعة وسهولة توفيراً للوقت والجهد ولا تخضع لحضور الموظف أو المراجع، كون المواطن من الممكن أن يصل إلى موقع الإدارة من أي مكان في المعمورة وفي أي وقت يرغب، وكذلك يمكن للموظف انهاء المعاملة بسرعة وبدون الرجوع المتكرر لرؤسائه في العمل او زملائه وذلك بالاستناد الى قواعد المعلومات المشتركة المعدة سلفا للاستعمال في العمل الإداري، والتي تعد بمثابة تفويض للموظف ليتخذ قراره على

(١).د. مهداوي عبدالقادر وبن جراد عبدالرحمن ، تاريخ الإدارة الالكترونية ، بحث منشور في مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية ، العدد ٨، الجزائر، ٢٠١٨ ، ص ١٨٩.

(٢). عمر موسى جعفر القريشي, مصدر سابق, ص٥٥ .

اساس ذلك كل هذا نتيجة إحلال الحاسوب الآلي محل النظام اليدوي التقليدي، إذ أدى إلى اختصار الكثير من الإجراءات في تقديم الخدمة للجمهور، حيث قلت المدة الزمنية اللازمة لأداء الخدمة بسبب سرعة تدفق المعلومات والبيانات من الحاسوب الآلي بخصوص الخدمة المطلوبة، فضلاً عن إن الانجاز الالكتروني للخدمة يخضع لرقابة أسهل وأدق من تلك التي تفرض على الموظف في أداء أعماله في النظام التقليدي [١] .

رابعاً: تحقيق الإتقان والشفافية : إن إنجاز المعاملات وتقديم الخدمات العامة بطريقة لإلكترونية يتم من دون اتصال مباشر بين صاحب الشأن والموظف المختص, ذلك إن نظام الإدارة العامة الإلكترونية يتضمن إتمام المعاملات بطريقة الإلكترونية, إذ يمكن لطالب الخدمة من خلال الدخول إلى الموقع الإلكتروني الخاص بجهة الإدارة تحديد الخدمة المطلوبة ومراحلها, وإجراءاتها والتكلفة المقررة للحصول عليها, وهذه الشفافية الإدارية والعدالة المتحققة تسهم في التقليل من حالات الفساد والرشوة وخلافه, وهكذا يحول هذا النظام من دون استغلال الموظف لوظيفته وسلطته, ويغلق الباب تمام أمام الرشوة واستثمار الوظيفة وغيرها من الجرائم المرتبطة بالوظيفة العامة[٢]، وبما ان الدولة هدفها تحقيق الصالح العام لكي تعد حكومة شرعية وتضمن شرعيتها من وجهة نظر الافراد اليها فهذا يستوجب بالضرورة ان تكون هنالك شفافية في العمل هذه الشفافية الضامن لها هو ان ينتهي الفساد سواء كان اداريا ام ماليا وهذا لا يتحقق اذا لم تكن هنالك مساءلة فاذا ما تحققت الشفافية والمساءلة حينئذ سنقترب بشكل كبير من الحكم الرشيد، من اهم الوسائل التي طبقت في العصر الحديث لتحقيق الشفافية والمساءلة هي الادارة الالكترونية لأنه من شأن تطبيقها تسريع الانجاز وتخفيض التكاليف وتسهيل الاجراءات مما يؤدي مكافحة الجرائم الوظيفية والفساد الإداري؛ أما بشأن عمل الشفافية في نطاق المعلومات فإنها تعمل على تجاوز المفاهيم القديمة التي تنطلق من قاعدة أن كل المعلومات سرية مالم يشر إليها بغير ذلك، ولا يجوز لأحد الاطلاع عليها غير المخولين؛ إمعاناً في الالتزام بعدم افشاء المعلومات السرية التي يطلع عليها الموظف بمناسبة وظيفته، بيد أن تطبيق الإدارة الإلكترونية الحديثة عد السرية مجرد ميراث تاريخي، وإن

(١). القاضي اسامة احمد المناعسة والقاضي جلال محمد الزعبي: الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق, ط١,دار الثقافة , عمان, ٢٠١٣,ص٦٣-٦٤ ..

[٢] .هشام عبد المنعم عكاشة ، مصدر سابق ، ص ١

العلاقة الإدارات والجمهور بموجب هذا التطبيق ستتحول إلى علاقة شفافية ونقاء بدل من السرية والعتامة والضبابية[١].

الفرع الثاني/ سلبيات التكنولوجيا الرقمية/ على لرغم من المزايا العديدة للتكنولوجيا الرقمية إلا أن تطبيقها قد يؤدي إلى ظهور بعض السلبيات أو تفاقم بعضها أن كانت موجودة أصلا، سواء بالنسبة للإدارة العامة من جهة أم بالنسبة للأفراد المتعاملين مع الإدارة العامة من جهة أخرى، وعموما يمكن لنا إن نحدد بعض السلبيات التي قد ترافق تطبيق الإدارة العامة الإلكترونية وعلى النحو الآتي[٢]:- **أولاً: زيادة معدل البطالة** :- إن انتشار العمل الإلكتروني في مختلف الأجهزة الإدارية سيؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من الموظفين العموميين العاملين في مؤسسات الدولة بسبب إحلال الأجهزة الإلكترونية بدلاً عن العنصر البشري , ومن ثم عدم حاجة الأجهزة الإدارية مستقبلاً لتوظيف موظفين جدد, مما يعني زيادة في نسب البطالة المرتفعة أصلاً في العراق.

ثانياً: الإضرار بالصحة العامة :- يؤدي الاستعمال اليومي للأجهزة الإلكترونية ومنها الحاسب الآلي إلى أضرار صحية بالأشخاص المتعاملين مع هذه الأجهزة سواء كانوا من الموظفين العموميين أم الأفراد متلقي الخدمات العامة الإلكترونية, نتيجة للجلوس للمدد طويلة أمام شاشات الحاسوب مما يلحق الضرر بالعيون والعمود الفقري ومضار صحية أخرى.

ثالثاً: تهديد الحياة الخاصة للأفراد: يتطلب الدخول إلى المواقع الإدارة العامة الإلكترونية في معظم الأحيان أن يذكر المتقدم للخدمة الكثير من البيانات الخاصة, والتي قد تصل حد إدراج الأرقام السرية لبطاقات الدفع الإلكتروني التي يمتلكها الشخص، وفي هذه الحالة قد تصبح هذه البيانات والمعلومات بيد مخترقي الموقع الإلكتروني، مما يشكل مساسا بخصوصية الأفراد[٣], وقد يلحق بهم أضراراً في بعض الحالات تهدد أعمالهم وحياتهم الخاصة، لأن الكمبيوتر الذين لا يمكن وضع حد لتطوره في دقة جمع المعلومات والاحتفاظ بها في ملفات مخزونة يمكن الاطلاع عليها بسهولة؛ قد تقلب معه الحياة رأساً على عقب، ويخضع فيها الأفراد لنظام رقابي مشدد، ويتحول المجتمع بواسطته إلى عالم شفاف تصبح فيه بيوت الناس ومعاملاتهم اليومية وحالتهم العقلية والجسمانية مكشوفة لأي مشترك، أي أن الفرد اصبح أمام

---

(1) Laveissiere (J). L acces aux Documents administratifs, information et Transparence administratives, P.U.f,1988, P13.

(٢) .أيمن عودة المعاني، مرجع سابق، ص٢٤١ وما بعدها.

(3) Padinter (R): Le droit au respect de la vie privee, J.C.A. 1988,l,p.2435

تقنية الاتصالات والمعلومات بمثابة كتاب مفتوح، وهذا سيؤدي حتماً إلى إساءة استعمل المعلومات الشخصية على نحو يجعل من الخصوصية محلاً للإشاعات والثرثرة، وعلى ضوء ذلك ستكون الخصوصية بالنسبة لمجتمع المعلومات في العصر الحالي مصدر الحاح في طلب حمايتها مثل حماية المستهلك والبيئة بالنسبة للمجتمع الصناعي في الماضي[١]، وللتغلب على المشكلة عمدة العديد من الدول إلى إصدار تشريعات لحماية البيانات الشخصية للأفراد على نحو يكرس حماية الحياة الخصة لهم: ففي عام ١٩٧٠، أصدرت ولاية هيس الألمانية أول لقانون لحماية المعلومات والبيانات، وتبعتها السويد في عام ١٩٧٣، بإصدار قانون البيانات الشخصية، وفي عام ١٩٧٨، سنت فرنسا أول قانون لهذا الغرض، ومن ثم صدر مرسوم(٩٨ ٧٥١ في ٢٧/اب/ ١٩٩٨)نظم حماية الخصوصية في ظل الإدارة الإلكترونية[٢]، واننا نأمل من المشرع العراقي إصدار قانون لحماية البيانات الشخصية في المستقبل القريب.

رابعاً: تهديد الأمن القومي[٣]:-الخطورة الجمة التي تواجه تطبيق الإدارة العامة الإلكترونية وتهدد مستقبلها هو الخشية من اختراق المواقع الإلكترونية للإدارة العامة وقرصنة بياناتها وتعطيل عملها, الأمر الذي سيهدد بلا شك سير المرافق العامة ويوقف الخدمات المقدمة للمواطنين من هذه المواقع, علاوة على إفشاء أسرار وبيانات الإدارة العامة , الأمر الذي سيهدد سلامة الدولة وأمنها القومي

خامساً: شلل الإدارة:- التحول غير المتدرج والمدروس إلى الإدارة الإلكترونية يؤدي إلى شلل العمل الإداري، إذ لا نستطيع الوصول إلى الإدارة الإلكترونية دفعة واحدة، لان من شأن التحول الفوري إلى العمل التقني وترك العمل اليدوي سيؤدي إلى تداخل الأعمال التقنية مع الأعمال التقليدية، وبالتالي لا يمكن للإدارة أن تحتفظ بنمط عملها القديم، ولا تستطيع إنجاز أعمالها عبر المنظومة الإلكترونية غير المتكاملة.

الخـــاتـــمة

أولاً: الاستنتاجات:-

(1) Mellor (A) : La protection de La vie privee, Rev.inter .voL, Xxoiv , no3, p429.
(2)http://WWW, internet. Gouv.Fr/Francais/ index.Html.
(٣) .سامي عطا الله: الحكومة الإلكترونية، مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الكويت، ٢٠٠١، ص٢

١- تعد تقنية المعلومات من اهم إنجازات الثورة التي يشهدها العالم المعاصر فخلال مدة وجيزة استطاعت هذه الشبكة أن تنتشر وتتغلغل بعمق في شتى مجالات الحياة العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وان تحدث تغييرا مهماً وملحوظاً في أساليب العمل وأنشطة الأداء كافة ومنها أداء دوائر الدولة ومؤسساتها العامة.

٢- لعب التطور الإلكتروني دورا مهما في تخفيف العبء عن الإدارة وتسهيل الرقابة وتقليص إجراءات العمل بأن اصبح اكثر دقة وأوفر كمية ونوعية للمستفيدين والعاملين، إذ اختصار المسافات وفسح الأفاق أمام المعارف والمعلومات.

٣- أدى التطور الإلكتروني الذي شهدته الإنسانية في مجال استعمال الحاسوب وشبكة الإنترنيت إلى شيوع ما يسمى(بالحوكمة الإلكترونية) التي تنصب أساسا على فكرة حصول المواطنين على الخدمات العامة التي تقدمها الدولة من خلال شبكة الإنترنيت وبشكل آلي.

٤- أدى النظام الوظيفي الإلكتروني إلى طرح مفاهيم جديدة للعمل الإداري تقوم على عدم التقيد بالزمان والمكان، ولم يعد إلزاماً على الموظف الحضور إلى مقر عمله في مواعيد محددة ومغادرة منه بل أضحت معايير التقيد بمواعيد العمل ذات معنى أخر، بمعنى يلتزم الموظف بالتواجد الحكمي على موقع على شبكة في موعد العمل حتى وان كان في منزله.

ثانياً: التوصيات :

١- ضرورة إصدار التشريعات والقوانين التي تنظم عملية التحول من عمل الإدارة التقليدي إلى العمل الإلكتروني من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في المجتمعات المعاصرة، وتشكيل لجنة خاصة تضع خطة شاملة للتحول وعلى شكل مراحل، على أن يكون التحول في مدة لا تتجاوز ٥ سنوات.

٢- أنشاء معاهد حكومية للتدريب والتطوير سواء لموظفي الإدارة ذاتها أم للأفراد لتسهيل عملية التحول، من أجل تحقيق تنمية الإلكترونية شاملة في مختلف دوائر الدولة ومؤسساتها العامة وخلق مناخ ملائم لها على المستوى الداخلي والعالمي.

٣- ضرورة تهيئة بنية أساسية وسليمة لازمة للتحول الإلكتروني مثل وسائل الاتصالات الحديثة والصناعة المحلية للحواسيب وتوفيرها بأسعار ميسرة ومنافسة .

٤- نأمل من الحكومة العراقية الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والرائدة في مثل هذا المجال، ولاسيما الدول العربية مثل الأمارات والكويت.

المـــــــــــــصادر

أولاً:- الكتب والمعاجم:
أ- المعاجم
١- معجم المعاني الجامع : منشور على موقع المعاني الإلكتروني متاح على الرابط الآتي https://www.almaany.com تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٢/٢/٩.
٢- معجم الوسيط : منشور على موقع المعاني الإلكتروني متاح على الرابط الآتي https://www.almaany.com تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٢/٢/٩.
ب- الكتب العربية
١-د. احمد سعيد: نحو إرساء نظام قانوني لعقد المشورة المعلوماتية، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥.
٢-د. احمد محمد مرجان , دور الادارة العامة الالكترونية والادارة المحلية في الارتقاء بالخدمة الجماهيرية _دراسة مقارنة بين الادارة المحلية في مصر وبلدية دبي في دولة الامارات العربية المتحدة ,ط٢,دار النهضة العربية ,القاهرة , ٢٠١٠.
٣-د. القاضي اسامة احمد المناعسة والقاضي جلال محمد الزعبي: الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق, ط١,دار الثقافة , عمان, ٢٠١٣.
٤-د. بشير علي باز, دور الحكومة الالكترونية في صناعة القرار الاداري والتصويت الالكتروني ,دار الكتب القانونية ’مصر ,٢٠٠٩.
٥-د. بيل جيتس: المعلوماتية بعد الإنترنت (طريق المستقبل) ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، كتاب رقم (٢٣١).
٦-د. توماس كون: بنية الثورات العلمية، ترجمة شوقي جلال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة.
٧- د. ثروت بدوي، القانون الدستوري وتطور الأنظمة الدستورية في مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧١.
٨- د. حمدي القبيلات، قانون الادارة العامة الالكترونية، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤.
٩-د. خالد بن عبد الاله السعيد، معوقات تطبيق التطور التقني في الأجهزة الأمنية وانعكاساتها الإدارية، جامعة نايف للعلوم الإدارية والأمنية، الرياض، ٢٠٠٣.
١٠- د. داود عبد الرازق الباز: الحكومة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه، منشأة المعارف الإسكندرية، ٢٠١٤.
١١- د. دواد عبد الرازق الباز: الحكومة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمل موظفيه، منشأة المعارف الإسكندرية، ٢٠١٤.
١٢- د. سامي عطا الله: الحكومة الإلكترونية، مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الكويت، ٢٠٠١.
١٣- د. عبد اللطيف فطيش: الادارة العامة من النظرية الى التطبيق، منشورات حقوقية، بيروت، لبنان، ط، ٢٠١٣.
١٤- د. عبدالرحمن توفيق، الإدارة الالكترونية في الشؤون الإدارية، ط٢، مكتبة طريق العلم، ٢٠٠٧.
١٥- د. عبدالفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية، ج١،ط١، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٣.
١٦- د. عثمان سلمان غيلان، اثر التطور الإلكتروني في قواعد الوظيفة العامة، مجلة التشريع والقضاء، العدد١، السنة٢، ٢٠١٠، بغداد.
١٧- د. عزيزة عبدالرحمن العتيبي، اثر استخدام تكنلوجيا المعلومات على أداء الموارد البشرية دراسة ميدانية على الأكاديمية الدولية الاسترالية، بلا مكان طبع، ٢٠١٠. (١)عبدالفتاح بيومي، النظام القانوني للحكومة الإلكترونية، الكتاب الأول، دار الكتب القانونية، ٢٠٠٧، ص ٢٠-٢١.
١٨-د. عصام عبد الفتاح مطر: الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية، ٢٠١٣.
١٩- د. ماجد راغب الحلو ,علم الادارة العامة ومبادئ الشريعة الاسلامية (الحكومة الالكترونية) منشأة المعارف , الاسكندرية , مصر.
- د. ماجد راغب الحلو، علم الإدارة العامة ومبادئ الشريعة الإسلامية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٥.
٢٠-د. محمد المرسي زهرة: الحاسوب والقانون، ط١، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ١٩٩٥.
٢١-د. محمد رفعت عبد الوهاب، د. حسين عثمان: أساسيات الإدارة العامة، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، ٢٠٠٠.
٢٢-د. محمود أبو السعود حبيب: التنظيم الإداري، دراسة نظرية وتطبيقية، دار الثقافة الجامعية، ١٩٩٢.
ثانياً: الرسائل والاطاريح

١-بو زكري جيلالي : الإدارة الالكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وافاق، أطروحة دكتوراه ـ كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر، ٢٠١٦.
٢-غازي فوزان ضيف هلا العدوان , الادارة العامة الالكترونية واثرها على النظام القانوني للمرافق العامة- دراسة مقارنة في النظام القانوني الاردني والاماراتي - , اطروحة دكتوراه , جامعة العلوم الاسلامية العالمية , كلية الدراسات العليا , الاردن, ٢٠١٨.
٣-طه حسين نوي، التطور التكنولوجي ودوره في تفعيل إدارة المعرفة بمنظمة الأعمال (حالة المديرية العامة لمؤسسة اتصالات الجزائر، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، ٢٠١١ .

ثالثاً : البحوث

١- سحر قدوري، الإدارة الإلكترونية وإمكانياتها في تحقيق الجودة الشاملة، بحث منشور في مجلة المنصور، عدد ١٤، خاص بالمؤتمر العلمي العاشر ٢٤-٢٥ تشرين الأول ٢٠٠٩، الجزء الأول، ٢٠١٠.
٢- د. صالح عبد عايد :اهمية دور الحكومة الالكترونية (الادارة المحلية) في عملية صناعة القرار الاداري مستقبلا، بحث منشور في مجلة جامعة تكرين للعلوم القانونية، س(٧)، مج(٢)، ع (٢٨)، ٢٠١٥.
٣- مريم خالص حسين، الحكومة الإلكترونية، بحث منشور في مجلة كلية بغداد لعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ٢٠١٣.
٤- د. مهداوي عبدالقادر وبن جراد عبدالرحمن، تاريخ الإدارة الالكترونية، بحث منشور في مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد ٨، الجزائر، ٢٠١٨

رابعاً:-المصادر الاجنبية

1-Olivier HANCE et suzan DIONNE- BALZ: Business et droit dl internet,1997.
2-TLRTELLO (N) et LOINTIER(P):internet pour Les jurists. DALLOZ, 1996.
3- Jean Louis Sourioux et Pierre Lera, La language de droit,1975,ed Unirersitaire de frace,p.9.
4-Muhammad raise Abdulkarim . E-Government in m alaysia.malaysia penal duck publications. 2003.
5-Serge vallemont:La notion des agents dans les trois fonctions publiques,2 eme ed Berget- le vrault, paris,1998.

خامساً: مصادر الإنترنيت

1- " Http:WWW. Ks. Legislaures. Org/currenthappenings index. Htm: Anact concerning the Connecticut uniform electronic transactions act, Raised Bill No.561 february session,2000.
2- Mission interministrielle de soutien technique pour le developpement des technologies de L information et de la communication dans I administration (http://www .internet .gouv.fr /francais/index.html)
٣- عبد الكريم بجاحة، نحو تحديد سياسة لحفظ الأرشيف الإلكتروني في المدى الطويل، بحث منشور على الشبكة الدولية للمعلومات على الموقع:www.cybrarian s.info.journano6archivehtm .
٤- د. حسام الدين محمد : الحكومة الإلكترونية في جمهورية مصر العربية، بحث منشور في موقع المنهل الإلكتروني متاح على الرابط الآتي https://www.almanhal.com تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٢/٢/٩